

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- بلعزوق شيماء

- ضياف شيماء

بعنوان:

دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية

(دراسة ميدانية لدى مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن قايد فاطمة زهرة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
بن خزناجي أمينة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
حروزي خالد	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

۱۴۳۸

إهداء

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي هو مصدر كل شيء، وما توفيقى إلا بالله

أهدي ثمرة جهدي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن

إلى مصدر المحبة والحنان إلى من تطيب أيامي بفرحها ويسعد قلبي بهنائها، والدتي حبيبي

إلى ينبوع العطاء والثقة بالنفس إلى من نزع من روحه وراحته لإسعادي إلى

من يسر لطريق العلم، والذي حبيبي

حفظهم الله وأطال في عمرهما

إلى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الإخاء، إخوتي حفظهم الله

إلى أصحاب القلوب الطيبة وكل من ساندني وشجعني في مواصلة دراستي

وكل من حطر في قلبي، جزاهم الله خير الجزاء

بلعزوق شيماء

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

ما أجمل أن يجود المرء بأعلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأعلى

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى نبع الحنان والعطاء والتضحية

أمي وأبي، رزقهما الله دوام الصحة والعافية

إلى من كانوا عوناً وسنداً لي في حياتي

إخوتي، جزاهم الله عني خيراً الجزاء

إلى ابن أختي الصغير يوسف، حفظه الله

إلى كل يد صادقة إمتدت لمساعدتي

أصدقائي وزملائي، أسعدهم الله

إلى الشموع التي أنارت لنا الطريق وأرشدتنا إلى الضياء

أساتذتي الكرام، سدد الله خطاهم

ضياف شيماء

شكر وعرافان

نحمد الله حمدا كثيرا أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل آمليين في غد مشرق

قال الله تعالى "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير
ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي وفقنا وسهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة

الدكتورة بن خزناسي أمينة لتكرمها بالإشراف على هذا العمل من خلال اعانتها وتوجيهها لنا ونصائحها القيمة

ونتوجه بالشكر أيضا إلى موظفي مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريبيج على حسن استقبالهم

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل ونخص بالذكر

الأستاذ بوفرماش بوعلام

كما لا ننسى كل الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جزاهم الله كل الخير.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الرقابة التجارية والممارسات التجارية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي مع استخدام الأداة البحثية المتمثلة في الاستبانة مكونة من ثلاث محاور تم توزيعها على عينة الدراسة 33 فرد يعملون في مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج وبعد جمع البيانات تم تفرغها ببرنامج SPSS v.21 بهدف تحليلها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للرقابة التجارية دور كبير في تحسين الرقابة الجبائية وذلك من خلال تعدد أساليبها الفعالة، وهذا ما يؤدي إلى تجنب العون الإقتصادي أي ممارسات تدليسية وغير نزيهة وبالتالي تلزمه بالمصادقية في تصريحاته الجبائية، مما يؤكد وجود تناسق بين الجهتين المختصتين.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، الرقابة التجارية، مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج.

Abstract:

This study aimed to know the extent to which commercial control contributes to improving fiscal control. The theoretical aspect was addressed to the basic concepts of the variables of the study represented in commercial control and commercial practices. For this purpose, the descriptive approach and the analytical approach were relied upon, with the use of the research tool represented by a questionnaire consisting of Three axes were distributed to the study sample of 33 individuals working in the Tax Center and the Trade Directorate of the state of Bordj Bou Arreridj. After collecting the data, it was transcribed into SPSS v.21 for the purpose of analysis.

The study reached several results, the most important of which is that commercial control has a major role in improving fiscal control through its multiple effective methods. This leads to the economic aid avoiding any fraudulent and dishonest practices and thus obliges it to be credible in its fiscal statements. This confirms the existence of consistency between the two competent authorities.

Keywords: fiscal control, commercial control, tax center de Bordj Bou Arreridj , trade directorate de Bordj Bou Arreridj.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
v	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية	
18-06	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
30-19	المبحث الثاني: تنظيم الرقابة والممارسات التجارية
36-31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
45-40	المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة
60-46	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
65-63	الخاتمة
70-67	قائمة المراجع
85-72	الملاحق
91-90	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	طرق توزيع إستثمارات الاستبيان	01
47	درجات مقياس ليكرت	02
47	مستويات الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي	03
48	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	04
49	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	05
49	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	06
50	توزيع افراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	07
51	توزيع افراد العينة حسب متغير مكان العمل	08
52	ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة	09
53	التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول الرقابة الجبائية	10
54	التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول الرقابة التجارية	11
55	التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية	12
58	تحليل الإرتباط بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية	13

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	أشكال الرقابة الجبائية	01
43	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريريج	02
45	الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة برج بوعريريج	03
48	دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر	04
49	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	05
50	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	06
51	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي	07
51	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير مكان العمل	08

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
72	الأساتذة المحكمين على الاستبيان	01
77-73	الاستبيان	02
84-78	نتائج مخرجات برنامج SPSS v.21	03

مقدمة

+ تمهيد:

كرس المشرع الجزائري مبدأ العدل والمساواة في دفع الضريبة، وذلك حسب كل شخص بحيث أن كل المواطنون متساوون في أداء الضريبة التي تعتبر أهم أداة في يد الدولة لتنفيذ السياسة المالية، فدورها لا يقتصر على تغطية أعباء الدولة فقط بل يتعدى إلى استعمالها كسياسة مالية للتأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولكنها مرهونة بمدى استجابة المكلفين بواجبتهم الضريبية والالتزام بها.

نظرا لتوسع نطاقها وأنواعها جعل المكلفين بالضريبة يستعملون كل الطرق والأساليب للتحايل على النظام الجبائي، وهذا ما يعرف بالتهرب الضريبي الذي أصبح من أبرز العقبات والمشكلات التي تواجهها الدولة، إذ يجعل أموال طائلة تتداول من دون اقتطاع ضريبي مما يضعف خزينة الدولة العمومية. من هنا يأتي دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية، إذ تعتبر الأداة التي تخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومدى الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة، وكذا معاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات.

تنظيما لعملية الرقابة الجبائية ولتأدية مهمتها على أكمل وجه وتحقيق أهدافها، اعتمدت على مجموعة من الهياكل والأجهزة تمثلت في مجموعة من المصالح التابعة للمديرية العامة لضرائب وكذا مديرية التجارة، من خلال تنسيق المهام فيما بينهم للقيام بعمليات مراقبة المعاملات التجارية والتأكد من مدى مطابقتها للتنظيمات والتشريعات المعمول بها.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبيغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تقوم مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج برقابة تجارية فعالة؟
- هل يوجد تنسيق بين مديرية التجارة ومركز الضرائب بولاية برج بوعريريج؟
- هل توجد علاقة بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية؟
- ما مدى تأثير الرقابة التجارية على الرقابة الجبائية؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة إنطلقنا من

الفرضيات التالية:

- تعتمد مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج عدة أساليب للقيام برقابة تجارية فعالة.
- يوجد تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

- إبراز وتوضيح آلية الرقابة الجبائية ومحاولة دراسة مختلف جوانبها ومعرفة أهميتها في زيادة التحصيل الجبائي.

- معرفة كافة الشروط المتعلقة بالممارسات التجارية وكافة العقوبات المسلطة عليها.
- توضيح العلاقة بين كل من الرقابة التجارية والرقابة الجبائية

أهداف الدراسة

تهدف دراسات هذا الموضوع الى:

- التعريف بالرقابة الجبائية من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي والتنظيمي والقانوني.
- تسليط الضوء على واقع الرقابة التجارية بولاية برج بوعريريج.
- معرفة الاجراءات الرقابية المتبعة من أجل التنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة.

➤ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية الإستبتيان الذي يعتبر أداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات من أجل معرفة دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية، ولمعالجة الفصل التطبيقي تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.21) لأنه الأنسب لمعالجة بيانات الاستبتيان.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تمت الدراسة حول مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى مركز الضرائب ومديرية التجارة قسم المراقبة لولاية برج بوعريريج.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة على أنها أجريت في 2023/2024 ، أما فترة التريص بمركز الضرائب و مديرية التجارة في الفترة من جانفي الى ماي 2024.

-الحدود البشرية: تطبيق هذه الدراسة على عينة من موظفي مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعرييج.

✚ أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع.
- وجود انتشار كبير لظواهر الانحرافات الضريبية والتي تشكل خطر على الاقتصاد الوطني.
- الكشف عن الطرق المتبعة من قبل مديرية التجارة في كشف الممارسات الغير قانونية.

✚ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية الرقابة الجبائية، والمبحث الثاني تناول تنظيم الرقابة والممارسات التجارية، أما المبحث الثالث تضمن الدراسات السابقة، بالنسبة للفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تعريف بالهيئة محل الدراسة، أما المبحث الثاني تناول عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وتعمل على الحد من انتشار هذه الظاهرة وغايتها تتمثل في مراقبة مدى حقيقة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة، حيث حدد لها المشرع الجزائري إطار قانوني وتنظيمي لتكون أكثر فعالية وكذا أشد ضبطا من خلال أشكالها والياتها المختلفة.

هذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية.

المبحث الثاني: تنظيم الرقابة والممارسات التجارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي الجزائري كباقي الأنظمة المعمول بها على معظم الدول، وهذا النظام يقوم على أساس التصريح، والذي يمنح للمكلف الحرية التامة في التصريح بمداخله، وذلك لا يتم إلا وفق أسس ومبادئ وتشريعات تصفها الإدارة الجبائية وتسهر على تطبيقها.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة الجبائية لابد من الإشارة إلى التعريف العام للرقابة والجبائية.

من أبرز التعريفات المقدمة للرقابة هي:

- الرقابة هي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف والخطأ من أجل تمويلها ومنع تكرارها. (1)
- تعرف بأنها عملية منتظمة يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف باستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية. (2)
- كما عرفت الرقابة بأنها: "خضوع شيء معين لرقابة هيئة أو جهاز يحدده القانون، وذلك للقيام بالتحري والكشف عن الحقائق المحددة قانونا. (3)
- من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الرقابة هي وظيفة من وظائف المؤسسة تقوم بعملية متابعة الأداء وقياس وتحديد الانحرافات وتصحيحها، وهذا للتأكد من أن الأهداف والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت.
- أما الجبائية فقد عرفت على أنها مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف بالضريبة فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم لصالح الخزينة العامة للدولة. (4)
- كما تعرف أيضا على أنها اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها وتمويل خزينتها العامة. (5)

(1) مصطفى العثماني، "نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية - حالة الجزائر- "مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع المالية والمحاسبة، جامعة المدينة، الجزائر، 2008، ص44.

(2) عبد الرحمان صباح، "مبادئ الرقابة الإدارية"، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 107.

(3) زهية حورية كجار، " المؤسسة المدنية للمنتج دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه دولة في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2006، ص163.

(4) شاي صبيحة، "العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وأثارها في تعبئة موارد الجبائية العادية - حالة ولاية تلمسان" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019، ص 09.

(5) محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 183.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

التعريف الأول: الرقابة الجبائية هي تلك العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية بغية التأكد من التصريحات الجبائية للمكلف، ومطابقتها مع ما هو موجود في الواقع بهدف الكشف عن مواقع الغش والتهرب الضريبي من أداء الدين الضريبي المستحق على عاتق المكلفين بالضريبة تجاه الخزينة العمومية.⁽¹⁾

التعريف الثاني: فحص التصريحات وكل الوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك قصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.⁽²⁾

- **التعريف الثالث:** تعرف على أنها الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة.⁽³⁾

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، قصد التحقيق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنتها مع ما هو مصرح به والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى.

ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية

للإدارة الجبائية صلاحية تطبيق الرقابة الجبائية بما خول لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريع الجبائي من خلال فرض ضرائب وتحصيلها إلى ممارسة الرقابة عليها وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. الأهداف القانونية: تتمثل في:

- التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصريحات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة.
- التأكد من تنفيذ وتحصيل الضريبة وفقاً للتشريع الجبائي.
- معاقبة المكلفين من أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.⁽⁴⁾

2. الأهداف الإدارية: وتتمثل في:

- تساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

(1) عوادي مصطفى، "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري"، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 11.

(2) بوعلام ولهى وعائشة بن عثمان، "تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية مسيلة-للفترة 2011-2015"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 147.

(3) ناصر بوحام محمد، "دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 03.

(4) العثماني مصطفى، مرجع سابق، ص 98.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الاحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.⁽¹⁾

3. الأهداف الاجتماعية: المتمثلة فيما يلي:

- منع ومحاربة انحرافات المكلفين بالضريبة بمختلف صورها مثل السرقة أو الإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع؛

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثلة في ديون جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.⁽²⁾

4. الأهداف الاقتصادية والمالية: تتمثل في:

- المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال.

- توفير إيرادات إضافية للخرينة العمومية تعود على الإنفاق العام، مما تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.⁽³⁾

المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية ومبادئها

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة إيجاد نظام يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ القوانين الجبائية، ولتأدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفير المبادئ الأساسية لها.

أولاً: أسباب الرقابة الجبائية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتية وضمنان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضاً بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.⁽⁴⁾

(1) بوشري عبد الغاني، "فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر(1999-2009)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2011، ص 08.

(2) بوشري عبد الغاني، مرجع سابق، ص 89.

(3) سهام كردودي، "الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق" دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.

(4) إلياس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

2- الرقابة الجبائية وسيلة لمحاربة التهرب الضريبي:

يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذا دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.⁽¹⁾

ثانيا: مبادئ الرقابة الجبائية: المتمثلة في:

1- إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الرئيسية للرقابة الجبائية، حيث تتعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على القوانين التي تصدرها بصفة عامة، والتي من بينها النظام الضريبي وذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية تطلب وجود نظام ضريبي فعال، من خلال تبسيط التشريع الضريبي حتى يستطيع المكلف بالضريبة من إمكانية فهمه بالإضافة إلى وجود عدالة ضريبية بين المكلفين.⁽²⁾

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية: التشريع الجبائي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة ضريبية فعالة والتي يجب أن تتوفر على مستوى عال من التطور والكفاءة بالإضافة لتوفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة التي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، بالإضافة إلى إجراء تربصات لأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي.⁽³⁾

المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

نظرا لتزايد عدد التصريحات الجبائية من قبل المكلفين والتي تتطلب الرقابة دفع الإدارة الى تنويع مخطط عملها ونشاطها، وتأخذ في ذلك أشكالا لا بد من إتباعها في حدود ما هو مقرر في التشريعات المنظمة لها والتي تتمثل في:

أولا: الرقابة الجبائية الشاملة

تتم الرقابة الجبائية داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون تنقل أو بحث خاص من طرف أعوان الإدارة الجبائية، بل ينجز هذا العمل بالمفتشية التي بحوزتها المكلف الجبائي وفي مكتب العون المكلف برقابة الملفات الجبائية خاصة منها الخاضعة للنظام الحقيقي، وتنقسم الى رقابة شكلية ورقابة على الوثائق.

1- الرقابة الشكلية (le contrôle formel): تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها

التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، تتم على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، حيث تهدف إلى ما يلي:

(1) حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 237.

(2) بوشري عبد الغاني، مرجع سابق، ص 92.

(3) بوشري عبد الغاني، مرجع سابق، ص 93.

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
- التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.
- محاولة حصر المعلومات التي يتم اكتشافها من خلال التصريح.⁽¹⁾

2- الرقابة على الوثائق (le contrôle sur pieces): يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة والمتعلقة بالمعاملات أو الصفات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات، تكون في شكل كشوف وبإمكان المدقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف إذا لزم الأمر وتهدف الى: ⁽²⁾

- اكتشاف الأخطاء والحسابات ومعدلات الهوامش المختلفة للربح؛
- معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة؛
- مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من معلومات لدى مفتشية الضرائب؛
- إعداد قائمة المكلفين المقترحين للرقابة المعمقة.⁽³⁾

ثانيا: الرقابة الجبائية المعمقة:

بخلاف الرقابة الجبائية الشاملة، تتمثل الرقابة الجبائية المعمقة في التدخلات المباشرة للأعوان المدققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، اذ تهدف هذه التدخلات الى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم كما يتم الفحص الميداني لدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة، وهذا لأربع (04) سنوات لم يمسهما التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي، وتكون على مستوى المديرية الولائية للضرائب وبالتحديد في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وهي تمارس ثلاث أنواع من الرقابة الجبائية.⁽⁴⁾

1- التحقيق في المحاسبة (La vérification de la comptabilité):

تستهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف، وفحص محاسبته والتأكد من مدى مطابقتها مع

(1) عيسى بولوخ، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003-2004، ص 56، 57.

(2) قتال عبد العزيز، "أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، 2008-2009، ص 38-39.

(3) ولهي بوعلام " نحو إطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر " مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر، 2020-2021، ص 06.

(4) Michel Bovier, Marie Christine, « La administration fiscale en France », PUF, paris, 1988 p 47.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مصداقيتها، يتم هذا التحقيق بعين المكان أي في محل المكلف بالضريبة، من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على الأقل.⁽¹⁾

2- التحقيق المصوب (La vérification Ponctuelle): يعتبر التحقيق المصوب للمحاسبة إجراء رقابة موجه أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من إجراء تحقيق في المحاسبة، ويتضمن هذا الإجراء مراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية لبعض عناوين الضرائب على فترة محددة والتي يمكن أن تكون أقل من سنة مالية محاسبية واحدة.⁽²⁾

3- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (V.A.S.F.E): هو مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي التأكد من صحة تصريحات الدخل الإجمالي، ينفذ هذا التحقيق على الأشخاص الطبيعيين فقط في حالة ما إذا لوحظ فارق محسوس بين الدخل المصرح به من طرف المكلف من جهة وعناصر نمطه المعيشي من جهة أخرى.⁽³⁾

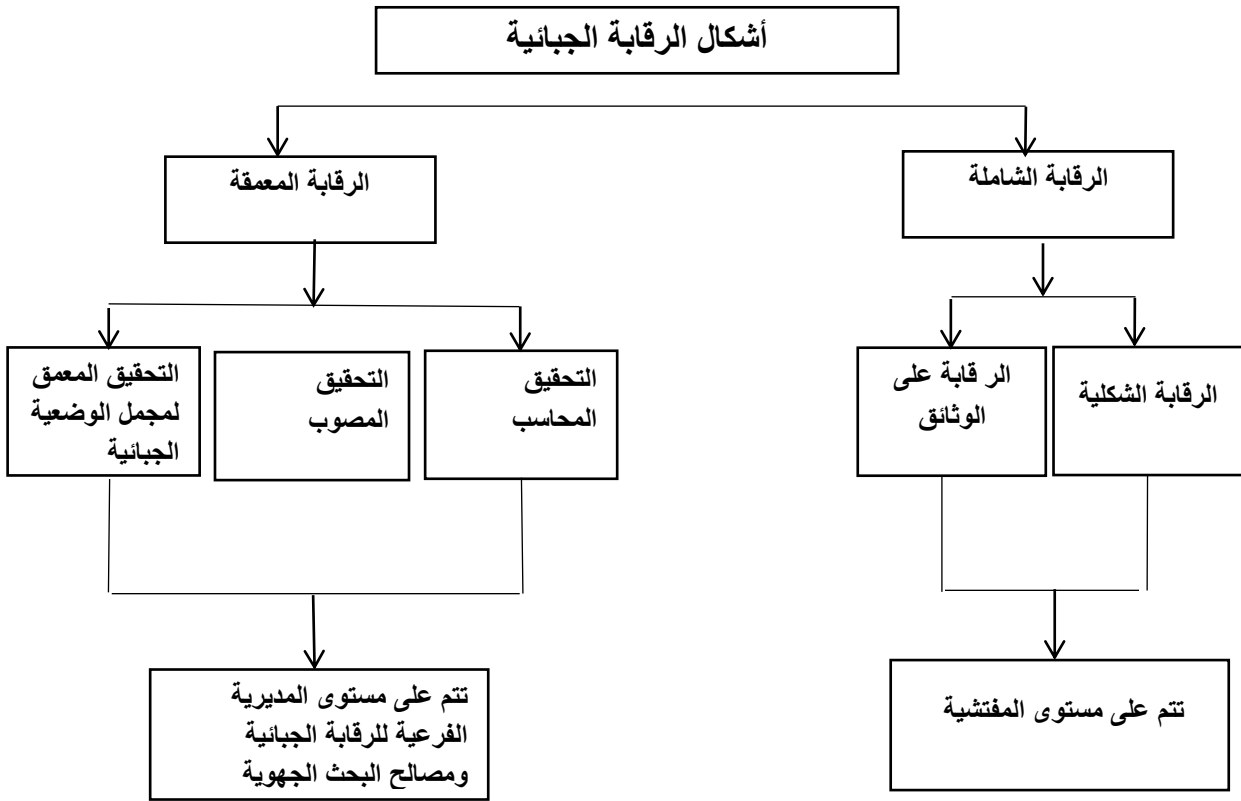
(1) العيد صالح، "الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية"، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 40.

(2) ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017، <https://www.mfdgi.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/chartes> تاريخ

الإطلاع 20-12-2023، الساعة 13.00.

(3) العيد صالح، مرجع سابق، ص 49.

الشكل رقم 01: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على المراجع السابقة.

المطلب الرابع: الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية

تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والوسائل الإدارية المخول لها قانونيا للقيام بعملية الرقابة وهذا من أجل تحسين أداء عملية التحقيق، وتعزيزا لذلك منح المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بقيام مهمتها الرقابية.

أولا: الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية.

يعتمد تنفيذ برنامج التحقيق الجبائي على وجود أجهزة هيكلية مختصة تستند لها مهمة المراقبة والمتمثلة

في:

1- مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV):

أنشأت مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/98 الصادر في 13 جويلية 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، حيث جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي والتي هي تحت غطائها، ويمتد نطاق اختصاصها

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

على المستوى الوطني من خلال المراقبة والتكفل بالقضايا المديرية في إطار مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
(1)

2- مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28/09/2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 26/12/2005 حيث تملك صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى تحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات. (2)

3- مركز الضرائب (CDI):

هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي والمرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، إذ يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، بالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحياته. (3)

4- المركز الجوّاري للضرائب (CPI):

تعتبر بمثابة النموذج المصغر لمراكز الضرائب، وهي من المصالح المستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري، حيث تتابع المكلفين الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجباية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ وكذا الجباية المحلية الفلاحية. (4)

5- الرقابة عن طريق الفرق المختلطة:

تم إنشاء هذه الفرق في جويلية 1997، ويتم من خلال التنسيق ومشاركة ثلاثة إدارات وهي الضرائب، جمارك والتجارة، يهدف إلى مراقبة مدى احترام التشريعات الجبائية والجمركية والتجارة ومراقبة المداخل وخاصة

(1) الجليلي بلواضح ويحي سعدي، 'فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية مسيلة- خلال الفترة (2017-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة 2017، ص 38.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/deontologie-des-agents-de-la-dgi.html>. تاريخ الاطلاع 08-01-2024 الساعة 12.30.

(3) وزارة المالية، نشرة 2023، مديرية العلاقة العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، الجزائر <https://www.mfdgi.gov.dz>، 08-01-2024 الساعة 14.00.

(4) المديرية العامة للضرائب، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 08-01-2024 الساعة 15.00.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

فيما يتعلق بالواردات، وتسعى الدولة الجزائرية إلى تطوير هذا النوع من الرقابة من خلال تكثيف الجهود والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المختلفة وذلك نظرا لما تحققه من تسويات ومبالغ مسترجعة.⁽¹⁾

ثانيا: الوسائل البشرية المكلفة بالرقابة الجبائية.

حتى تتمكن الرقابة الجبائية من أداء مهامها على أكمل وجه وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة والتي شرع لها القانون معايير انتقاء الموارد البشرية والتي تتميز بالخبرة والكفاءة المهنية، كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم تجاه الإدارة الجبائية وتجاه المكلفين بالضريبة.

1- الأعدان المكلفين بالرقابة الجبائية:

الرقابة الجبائية من حق الإدارة الجبائية والتي تمارس من طرف موظفيها إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل المراجعات الضرورية للوعاء والمراقبة الضريبية، والموظفين المكلفين بذلك هم⁽²⁾:

• **نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:** وهو المسؤول في إعداد برنامج التحقيقات الممنوحة للمصلحة، حيث يراقب في هذا المجال أعمال التحقيق الجبائي بالإضافة إلى أنه يقوم بجمع رؤساء وفرق التحقيق للقيام بالدراسة حول الأعمال المنجزة، وتقديم الملاحظات والاقتراحات لتحسين شروط التداخلات كما يعمل على نقل تقارير التحقيقات للمديرية الجهوية للضرائب التابعة لها.

• **رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:** إن القانون يستوجب أن يكون لرئيس فرقة التحقيق رتبة مفتش وخبرة لا تقل عن ستة (06) سنوات كمحقق جبائي، ويكون رئيس فرقة التحقيق مسؤولا على النظام العام داخل فرقته ويسهر على الأعدان المحققين في أماكن عملهم، مع مسؤولية التكفل بالقضايا المبرمجة لصالح فرقته، كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق، وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعدان المحققين.

• **الأعدان المحققين:** حتى تسند مهمة التحقيق لأعدان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين مفتش ضرائب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، كما يسند إلى الأعدان المحققين مهام التدخل والمراجعة بكل مراحلها مع الإشارة إلى أنه يجب أن ينجز مهامهم في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة مرخصة من

(1) ولهي بوعلام، مرجع سابق، ص 11.

(2) نوي نجاة " فعالية الرقابة الجبائية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 43-44.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

طرف المدير الولائي تحت طلب المكلفين بالضريبة مع ذكر السبب المقنع للقيام بعملية التحقيق خارج مقره والتي تتم على مستوى مكاتب الأعوان المحققين.⁽¹⁾

2- مسؤولية الأعوان المكلفين بالرقابة

عند ممارسة أعوان الضرائب مهامهم المتعلقة بالرقابة الجبائية، يجب عليهم احترام قواعد وأخلاقيات المهنة في ظل إحداث التوازن بين حقوقهم وواجباتهم ووقايتهم من النزاعات التي تعترضهم كما وضع المشرع الجبائي مجموعة من الالتزامات مرتبطة بصفة ممثل الدولة نذكر منها:⁽²⁾

- تأدية اليمين والالتزام بخدمة الدولة؛

- وجوب الإلتحاق بمنصب التعيين وتأدية الخدمة في إطار احترام العلاقة السليمة؛

- الالتزام بممارسة الوظيفة وحدها فقط وكذا ممارستها بصفة شخصية، فعلية ومستمرة.

كما يترتب على أعوان الضرائب عدة مسؤوليات تتمثل في:⁽³⁾

• **المسؤولية المدنية:** يتولى عون الضرائب المسؤولية المدنية عند إلحاق الضرر نتيجة الخطأ، غير مقصود أو إهمال قام به العون بنفسه أو أشخاص آخرين تحت مسؤوليته أو إتلاف أملاك تحت مسؤوليته وما نتج عنه من ضرر.

فعون الإدارة الضريبية يكون مسؤول عن أخطائه والتي تسمح للأشخاص المتضررين، أن يقوموا بالإجراءات لدى العدالة ضد العون أو الدولة أو كلاهما.

• **المسؤولية الجزائية:** يمكن اعتبار الموظف مسؤولاً من الناحية الجنائية عندما يقوم بارتكاب جناية أو جنحة ينص ويعاقب عليها قانون العقوبات، ويلغى الإجراء الجنائي المتخذ تجاه العون آليا الإجراء التأديبي،

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 20 الفقرة 02 من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2023، <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux.html>، تاريخ الإطلاع 2024-01-09 الساعة 10.30، ص 11.

(2) دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 04-05-2023، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/deontologie-des-agents-de-la-dgi.html>، تاريخ الإطلاع 2024-01-09 الساعة 11.00، ص 02.

(3) دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 04-05-2023، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/deontologie-des-agents-de-la-dgi.html>، تاريخ الإطلاع 2024-01-09 الساعة 11.00، ص 02.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

ومن بين الأعمال التي تعتبر جنائية أو جنحة نجد منها: التعسف في استعمال المنصب استغلال النفوذ، اختلاس الأموال، الرشوة، تزوير وثائق... الخ.

• **المسؤولية التأديبية:** الموظف الذي يقوم بارتكاب خطأ مهني يعتبر مسؤولاً من الناحية التأديبية ويتعرض للعقوبات المدرجة حسب درجة الخطأ المرتكب والمصنفة بأربعة درجات مختلفة، وهذا حسب درجة الخطأ المرتكب أما العقوبات التي حددها القانون نجد: التنبيه، الإنذار الكتابي، التوبيخ، التوقيف المؤقت عن العمل، النقل الإجباري إلى غاية التسريح.

ثالثاً: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

تجتمع الرقابة الجبائية بين طرفين أساسيين أولهما الإدارة الجبائية والثاني المكلف بالضريبة، وبالتالي لضبط وتنظيم وتنفيذ هذه العلاقة لا بد من مجموعة من القوانين والتشريعات وهو ما يعبر عنه بالإطار القانوني.

1- الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية:

منح المشرع الجبائي للإدارة عدة حقوق تتمثل في:

• **حق الرقابة:** يعد حق الرقابة من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من خلالها إلى المحافظة على حقوق الخزينة، ويتجلى ذلك في محاربة الغش الضريبي أو التخفيض من حدته، فهذه الرقابة تعد وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين.⁽¹⁾

• **حق الاطلاع:** بإستقراء المواد 309 الى 316 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزائر، يشرع للإدارة الجبائية الاطلاع على دفاتر المكلفين والمستندات من أجل الحصول على المعلومات الكافية والتي تسمح بمقارنة التصريحات المقدمة من قبل المكلف مع المعلومات المتحصل عليها، ومن الإدارات والهيئات والمؤسسات التي يمكن لموظفي الإدارة الجبائية أن يحصلوا منها على المعلومات المطلوبة نذكر منها:

- مصالح الضمان الاجتماعي.

- السلطة القضائية ومختلف هيئاتها.

- التجار والشركات التجارية.

- المؤسسات والهيئات المالية.⁽¹⁾

(1) منى مقلاتي، "دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة قالم، 28-29 أكتوبر 2015، ص 04.

• **حق المعاينة:** تنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية "لا يمكن الترخيص لإجراء حق المعاينة إلا من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير ".⁽²⁾

يجب أن يحتوي طلب الترخيص كل البيانات أهمها:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي بالمعاينة.
- عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها.
- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبتهم.⁽³⁾

هذا قصد البحث، الحصول وحجز كل المستندات والوثائق أو العناصر المادية التي تشكل أدلة على وجود تلاعبات مؤدية للتهرب الضريبي.

• **حق استدراك الخطأ:** تتمثل هذه الضمانة في الإمكانيات الممنوحة للمصلحة المحققة في إعادة النظر في الإقطاع وتسويته سواء كانت التسوية بالتعديل أو بإنشاء قطاع جديد، وقد حدد المشرع المهلة القانونية الممنوحة لاستدراك هذه الأخطاء بأربعة (04) سنوات.⁽⁴⁾

2- الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة:

• **الإعلام المسبق:** الإعلام المسبق للمكلف قبل الشروع في عملية التحقيق من خلال ارسال إشعار بالتحقيق مرفقا بوصل لتأكيد استلام الإشعار يجب أن يوضح الإشعار بالتحقيق ما يلي:

- الأجل الأدنى للتحضير المحدد لعشرة أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.
- تاريخ وساعة أول تدخل.
- الفترة الخاضعة للتحقيق.
- الوثائق الملزم مراجعتها.⁽⁵⁾

(1) ناصر شارفي، "فعالية الرقابة الجبائية للحد من الغش الضريبي حالة ولاية البليدة"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة قالم، 28-29 أكتوبر 2015، ص 04.

(2) المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سابق، ص 20.

(3) ناصر شارفي، مرجع سابق، ص 04.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 327 الفقرة 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2023، <https://mfdgi.gov.dz/codes-https://ar/2014-03-24-14-21-50/>

تاريخ الإطلاع 15-01-2024، الساعة 17:30، ص 118.

(5) المادة 20 الفقرة 4 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 10.

• حق الاستعانة بمستشار: المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء اجراء عملية الرقابة.(1)

• حق الاطلاع والرد على نتائج الرقابة الجبائية: من حق المكلف الذي خضع للإجراءات الرقابية الجبائية مهما كان نوعها أن يطلع على نتائج هذه الرقابة وبشكل مفصل، ويجوز له إيداء كل الملاحظات والانتقادات في غضون 40 يوم.(2)

3- التزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية:

حتى يتفادى المكلف بالضريبة العقوبات الجبائية عليه باحترام الإلتزامات سواءا كانت ذات طابع محاسبي أو طابع جبائي.

• الإلتزامات ذات الطابع المحاسبي: المتمثلة في:

- مسك دفتر اليومية.

- مسك دفتر الجرد.

حفظ دفاتر المحاسبة والسندات المرسلة.(3)

• الإلتزامات ذات الطابع الجبائي: تتمثل في القيام بمختلف التصريحات:

- التصريح بالوجود.

- التصريح الشهري.

- التصريح السنوي.

- التصريح بالتنازل، التوقف عن النشاط أو الوفاة.(4)

(1) ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق ص09.

(2) ناصر شارفي، مرجع سابق، ص05.

(3) ناصر شارفي، مرجع سابق، ص06.

(4) طالبي محمد وزايمي مولود، "فعالية الرقابة الجبائية -النظرية والواقع-"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 28.

المبحث الثاني: تنظيم الرقابة والممارسات التجارية

انعدام الرقابة التجارية يؤدي حتما إلى ظهور ممارسات تجارية سلبية وغير شرعية، كالغش في جودة السلع والخدمات وظهور الإحتكار وتحرير الفواتير المزورة وهو ما ينعكس على السير الحسن للإقتصاد وفق السياسات والأهداف المسطرة والمخطط لها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة التجارية وأهدافها

تتعدد الأنشطة التجارية في العالم المعاصر ومع التطور التكنولوجي والعولمة، أصبحت الحاجة لضبط ورقابة هذه الأنشطة أكثر أهميه من أي وقت مضى، إذ تعد الرقابة التجارية السياق الذي يضمن الانسياب السليم للتجارة.

أولاً: مفهوم الرقابة التجارية

تنوعت وتعددت مفاهيم الرقابة التجارية وارتأينا إلى ذكر أهمها:

- الرقابة التجارية هي عملية تنظيمية تعمل على مراقبة الأنشطة التجارية وضبطها بما يتوافق مع القوانين، وكذا مراقبة السلامة والجودة في السلع والخدمات التجارية، حيث تعتمد على تشريعات محددة وهيئات تنفيذية مختصة بهذه المهام.

- الرقابة التجارية هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى مراقبة ومنع الممارسات التجارية الغير قانونية والضارة بالمستهلكين والسوق بشكل عام، والمحافظة على النزاهة في الممارسات التجارية وحماية المستهلكين من الغش والاحتيال.

- عرفت وزارة التجارة الجزائرية على أنها مختلف المهام التي يقوم بها الأعوان في مجال مراقبة النشاطات التجارية والمضادة للمنافسة ومراقبة النوعية وقمع الغش في اطار التشريع المعمول به.⁽¹⁾

نستخلص من التعارف السابقة أن الرقابة التجارية هي النظام القانوني والتنظيمي الذي تنشئه الحكومات والهيئات المعنية بهدف مراقبة وتنظيم الأنشطة والممارسات التجارية في السوق، وتتضمن مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز النزاهة والعدالة في التجارة وحماية المستهلكين والمجتمع بشكل عام.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة وترقية الصادرات <https://www.commerce.gov.dz>

، تاريخ الاطلاع 2024-01-13 الساعة 09.00، <https://www.google.com/url?q=https://www.commerce.gov.dz>

ثانيا: أهداف الرقابة التجارية

تهدف الرقابة التجارية إلى تنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية والاقتصادية لضمان سلامة المستهلكين ونزاهة السوق، ومن بين الأهداف الرئيسية للرقابة التجارية:

1- **حماية المستهلكين:** تتضمن هذه الحماية ضمان جودة المنتجات وسلامتها، وتوفير معلومات صحيحة وواضحة للمستهلكين حول المنتجات والخدمات، والحد من الممارسات التجارية الغير قانونية أو الخادعة التي قد تضر المستهلكين.

2- **ضمان المنافسة العادلة:** يتضمن هذا الهدف ضمان وجود بيئة تنافسية صحيحة بين الشركات والأعمال، ومنع الممارسات الاحتكارية أو التحالفات غير القانونية التي قد توقض النزاهة في السوق.

3- **تنظيم الأسواق المالية:** يشمل هذا الهدف الرقابة على الأسواق المالية لضمان استقرارها وحماية المستثمرين من المخاطر المالية والاحتتيال.

4- **مكافحة التزوير والتقليد غير الشرعي:** تهدف الرقابة التجارية إلى حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع التزوير والتقليد الغير الشرعي للمنتجات والعلامات التجارية.

5- **تعزيز الثقة في السوق:** من خلال تطبيق القوانين واللوائح، تسعى الرقابة التجارية إلى بناء الثقة في السوق وتعزيز الشفافية والنزاهة بين الأطراف المعنية.

6- **تعزيز التنمية الاقتصادية:** بضبط الأنشطة التجارية وتوفير بيئة تنافسية صحية، يمكن للرقابة التجارية أن تساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الإستثمار وخلق فرص العمل.

باختصار تتمثل أهداف الرقابة التجارية في ضمان تنفيذ الأنشطة التجارية بطريقة عادلة ونزيهة، وأن تتوفر المعلومات الضرورية للمستهلكين لاتخاذ قرارات مستنيرة، وأن تعمل الأسواق بشكل فعال ولا يمكن ذلك إلا باستعمال الوسائل القانونية المتاحة التي تأطر الرقابة التجارية بشقيها الممارسات التجارية والأنشطة التجارية من بينها ما يلي:

أ- **الإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع واستعمال الفاتورة:** يجب على البائع ابلاغ الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات وبشروط البيع، كما يجب أن يكون كل بيع لسلع أو تأدية للخدمات بين الأعوان الاقتصاديين مصحوبا بفاتورة أو وثيقة تقوم مقامها أو وصل تسليم.⁽¹⁾

(1) عبد الحميد قادم، عبد الوحيد صارمة، "تقويم الأداء الرقابي في قطاع التجارة بالجزائر" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 355.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

ب- مكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية: لممارسة الأعمال التجارية يجب اكتساب صفة التاجر، ووفقا لهذا الهدف فإنه لا يمكن للتاجر رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي، أو بيع سلعة بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي باستثناء حالات توقيف نشاط أو تغييره.

ج- مكافحة ممارسة الأسعار الغير شرعية: يحرص المشرع الجزائري التاجر على احترام الأسعار المقننة والابتعاد عن التصريح المزيف بأسعار التكلفة، أو القيام بممارسات الزيادات الغير الشرعية في الأسعار، أو تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السوق. (1)

د- مكافحة الممارسات التجارية التدلسية: يلزم التاجر بالابتعاد عن إتلاف الوثائق التجارية أو المحاسبية وإخفائها وتزويرها، وكذا الابتعاد عن تحرير فواتير وهمية أو مزيفة، أو حيازة منتجات مستوردة ومصنعة بصفة غير شرعية، أو تخزين المنتجات بهدف تحفيز الارتفاع الغير مبرر للأسعار (2).

هـ- مكافحة الممارسات التعااقبية التعسفية: يمنع التاجر من أخذ امتيازات أو حقوق لا تقابلها امتيازات أو حقوق مماثلة معترف بها للمستهلك، أو فرض التزامات فورية ونهائية على المستهلك والعقود (3).

د- مكافحة الممارسات المتعلقة بمعارضة المراقبة: لا يمكن للتاجر رفض تقديم الوثائق أو معارضة أداء الوظيفة، أو رفض الاستجابة عمدا لاستدعاء أعوان الرقابة، أو توقيف النشاط للتهرب من المراقبة كخلق المحل التجاري أثناء قدوم أعوان الرقابة أو التعدي عليهم أو إهانتهم من خلال تأدية مهامهم (4).

المطلب الثاني: شروط ممارسة الأنشطة التجارية

يلعب السجل التجاري دورا جوهريا للدولة والأشخاص كونه الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط تجاري.

أولا: شرط التسجيل في السجل التجاري

1- تعريف السجل التجاري: هو دفتر أو موسوعة رسمية تسلم من طرف المركز الوطني للسجل

التجاري، يحمل المعلومات الخاصة بالتاجر، سواء كان الشخص طبيعي له محل تجاري قار أو غير قار، أو

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المادة 22-23، القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على

الممارسات التجارية، المؤرخ في 23 جوان 2004، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10-06 الموافق ل 05 أوت 2010

(2) عبد الحميد قادم، عبد الوحيد صارمة، مرجع نفسه، ص 336.

(3) المادة 29، القانون رقم 04-02، مرجع سابق.

(4) عبد الحميد قادم، عبد الوحيد صارمة، مرجع سابق، ص 336.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

شخص معنوي من الأشخاص التابعة للقانون الخاص أو مؤسسات خاصة أو مؤسسة أجنبية مقامة في الجزائر. (1)

2- وظائف السجل التجاري: وتتمثل وظائفه في:

أ- الوظيفة الإعلامية: فرض المشرع الجزائري على كل تاجر مسجل في السجل التجاري سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بالالتزام في المعاملات التجارية بذكر رقم القيد ومكانه على فواتيره وطلباته ونشرات دعايته وعلى كل المراسلات الخاصة بمؤسسة الموافقة منه أو باسمه.

ب- الوظيفة الإحصائية والقانونية: يعتبر السجل التجاري من أهم الأدوات لدى الدولة لما يحويه من معطيات ومعلومات إحصائية عن الأنشطة التجارية المتعلقة بالتاجر أو التجارة، حيث من خلالها يمكن حصر المشروعات التجارية في البلاد سواء كانت فردية أو جماعية، وطنية أو أجنبية، كما يعتبر وسيلة فعالة في البناء الإقتصادي ومساعدة الدولة على وضع الخطط الإقتصادية التي تهم الدولة. (2)

ج- الوظيفة القانونية الإشهارية: يقصد بها أن التسجيل في السجل التجاري يترتب عنه آثار قانونية على ما يقدمه من علانية للبيانات التي يهتم الجمهور بمعرفتها عن التاجر والمشروع التجاري، وبهذا يكون للسجل التجاري دور غير مشكوك فيه ودعم الثقة والإئتمان التجاري وفي تطهير ممارسة النشاط من كل أنواع الغش والتحايل. (3)

3- التسجيل في السجل التجاري:

أ- القيد في السجل التجاري: يعتبر القيد في السجل التجاري التصرف أو الخطوة التي تثبت أهلية

المقيد في اكتساب الحق لممارسة النشاط التجاري، ويتنوع القيد في السجل التجاري إلى:

- القيد الرئيسي: نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 97-41 المؤرخ في 08-01-1997 على أن

"النشاط الأساسي هو أول قيد في السجل التجاري، يقوم به كل خاضع لذلك سواءا شخص طبيعي أو

معنوي يتعلق بنشاط خاضع للتسجيل في السجل التجاري".

- القيد الثانوي: هي قيود إضافية تخص كل مؤسسة تنشأ عبر التراب الوطني، أو هي قيود تخص

(1) نور الدين بن حميدوش، " الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 20.

(2) علي فتاك، "مبسوط القانون التجاري في السجل التجاري - دراسة مقارنة"، الطبعة 1، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 57.

(3) المرجع نفسه، ص 57.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

حالة تعدد المحلات التجارية، إذ يتم تسجيلها بالرجوع إلى القيد الرئيسي لأول نشاط تجاري الذي يمثل النشاط الأساسي.

ب- **التعديل في السجل التجاري:** يجب إجراء التعديل في السجل التجاري في حالة تغيير المقر أو المعطيات التي تتعلق بالشركة موضوع العقد التأسيسي، والمراكز المالية والقانونية التي طرأ عليها تغيير أو أي تغيير مس الإيجار أو التسيير. (1).

ج- الشطب في السجل التجاري:

يقصد بالشطب في السجل التجاري تدوين عبارة محو القيد أو الشطب من السجل التجاري، وقد حددت الحالات والشروط التي يلتزم فيها التاجر في عملية الشطب فيما يلي:

- التوقف النهائي عن النشاط.
- وفاة التاجر أو حل الشركة التجارية.
- الحكم القضائي بالشطب من السجل التجاري.(2).

ثانيا: الإشهار القانوني:

نص المشرع على الإشهار القانوني من خلال نص المادة 11 من القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية والتي تنص على: " يجب على كل شركة تجارية أو أي مؤسسة أخرى خاضعة للتسجيل في السجل التجاري اجراء الإشهارات القانونية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما"، وذلك بهدف إطلاع الغير على حالة التجار وأهليتهم وملكية المحل التجاري والتصرفات الواردة عليه من جهة وعلى محتوى العقود التأسيسية للشركات التجارية ومختلف التعديلات التي تطرأ على رأس مالها والهيئات المسيرة لها من جهة أخرى، وذلك لحماية حقوق الغير المتعامل معهم.(3)

حيث يميز في هذا الموضوع بين إشهار الأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء من حيث الموضوع أو الإجراءات أو طريقة الإشهار.

1- الإشهار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: يتضمن كل من:

- المعلومات القانونية الخاصة بالأهلية القانونية للتاجر وبالموطن وبملكية المحل التجاري.
- عمليات الرهن الحيازي وبيع المحل التجاري.

(1) وزارة التجارة وترقية الصادرات المركز الوطني للسجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz> تاريخ الإطلاع 25-02-

2024 الساعة 10: 17

(2) المرجع نفسه.

(3) وزارة التجارة وترقية الصادرات المركز الوطني للسجل التجاري، مرجع سابق.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

- جميع التدابير القضائية التي تقرر منع أو إسقاط الحق في ممارسة التجارة وكذا كل الأحكام القضائية المتعلقة بتصفيات التراضي والإفلاس.⁽¹⁾

2- الإشهار بالنسبة للأشخاص المعنويين: يتضمن:

- العقود التأسيسية للشركات والتحويلات والتعديلات والعمليات المتعلقة برأس مالها ورهون الحيازة وبيع المحل التجاري.

- الأحكام القضائية المتعلقة بتصفيات التراضي أو الإفلاس، وكذا كل إجراء يتضمن منع أو إسقاط الحق في ممارسة التجارة أو شطب أو سحب السجل التجاري.⁽²⁾

المطلب الثالث: المخالفات المتعلقة بالأنشطة والممارسات التجارية:

ألزم المشرع كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاط تجاري بالقيود في السجل التجاري، واعتبر ممارسة النشاط بطريقة غير قانونية وغير مطابقة للتشريع والتنظيم المعمول بهما جرائم يعاقب عليها القانون.

أولاً: مخالفات ممارسة الأنشطة التجارية:

1- **عدم التسجيل في السجل التجاري:** اعتبر المشرع الجزائري كل شخص مهما كانت طبيعته يمارس نشاط تجاري دون التسجيل في السجل التجاري، مرتكباً لمخالفة يعاقب عليها طبقاً للأحكام القانونية السارية في هذا المجال،⁽³⁾ وفي هذا الإطار فرق المشرع من حيث العقوبة بين ممارسة نشاط قار ونشاط غير قار دون التسجيل في السجل التجاري.⁽⁴⁾

1- **ممارسة نشاط تجاري بمستخرج منتهي الصلاحية:** وفقاً لأحكام المادة 02 من القانون 04-08 التي تحدد صلاحية السجل التجاري الممنوح لبعض الخاضعين المتمثلة في استرداد المواد الأولية المنتوجات والبضائع الموجهة على حالها لإعادة بيعها، والمحددة بسنتين قابلة للتجديد ابتداء من تاريخ التسجيل، والتي تصبح عديمة الأثر بانتهاء المدة المحددة ومواصلة العمل به جريمة يعاقب عليها القانون.⁽⁵⁾

(1) نور الدين بن حميدوش، مرجع سابق، ص 159-160.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 12، القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم في 31 جويلية 2013.

(3) المادة 04، الفقرة 02، القانون رقم 04-08، مرجع سابق.

(4) المادة 31، المرجع نفسه.

(5) المادة 02، المرجع نفسه.

2- التصريح ببيانات غير صحيحة أو غير متكاملة: من أجل الحصول على السجل التجاري قد يعتمد المعني بالتسجيل إلى الإدلاء بالتصريحات الغير صحيحة أو الغير كاملة، بغية تضليل الغير وتحقيق مبتغاه، حيث اعتبرها المشرع جرم يعاقب عليها القانون، حرصا على ضمان الصورة الصادقة للسجل التجاري الذي يعتبر مرآة الاقتصاد.(1)

3- عدم إشهار البيانات القانونية: يؤدي السجل التجاري خدمة مهمة لفائدة الجمهور المتعاملين مع التجار والشركات التجارية نظرا للعلانية التي يتميز بها، ذلك أن ما يقيد في السجل التجاري من بيانات لا يحاط بالسرية، بل يعلن للجمهور الذي يمكنه من الاطلاع على البيانات كي يكون على دراية بأي معلومة تهمه معرفتها على الحياة المهنية للشركة التجارية أو التجار.(2)

4- عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري: لا شك أن عدم تعديل بيانات السجل التجاري يترتب عليه فوضى في المعاملات التجارية، ويسود جو من انعدام الثقة ما يآثر على استقرار هذه المعاملات ويشكل مساسا بالنظام العام الاقتصادي وهنا تبرز أهمية السجل في تعزيز أسس هذا النظام لذلك اعتبر المشرع عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري في أجال محددة في ثلاث (03) أشهر، جريمة يعاقب عليها القانون.(3)

5- ممارسة تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري: دعما لتعزيز الدور المرجو من السجل التجاري والإطار القانوني له لاسيما مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري، لا يمكن قيد شخص في السجل التجاري ما لم يرجع فيه إلى المدونة والتأكد من تضمنها ذلك النشاط المطلوب قيده، ولذلك فإن أي خروج عن الإطار المحدد في المدونة وطبقا لما هو متضمن في مستخرج السجل التجاري بعد جريمة يعاقب عليها القانون.(4)

6- تقليد أو تزوير مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة بها: تعتبر عملية التزوير جريمة تمس كل المجالات وهي تعني إفساد الشيء بتغيير حقيقته إما بزيادة عناصر غريبة عليه أو نزع أحد عناصره

(1) بن حميدوش نور الدين، "الجرائم والجزاءات المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية"، مجلة الأستاذ للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، المجلد 02، العدد08،الجزائر، 2017، ص 478.

(2) المرجع نفسه، ص 479.

(3) المرجع نفسه، ص 481..

(4) نور الدين قاسنل، " القيد في السجل التجاري وفي الصناعات التقليدية والحرف"، دراسة مقارنة، طبعة01، منشورات بغدادي، الجزائر، 2009، ص 49.

التي تتكون منها قصد إيهام الغير بصحة ما وقع فيه التزوير، وحرصا على تطهير هذا القطاع اعتبر هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون.⁽¹⁾

ثانيا: مخالفات أنظمة الممارسات التجارية:

1- مخالفات شفافية الممارسات التجارية:

أ- عدم الإعلام بالأسعار: تتضمن عدم إعلام المستهلكين وعدم إعلام الأعوان الاقتصاديين.⁽²⁾

ب- الفوترة: تتضمن عدم الفوترة وعدم مطابقة الفاتورة للبيانات والفاتورة المزورة والمجامل فيها.⁽³⁾

2- المخالفات الماسة بنزاهة الممارسات التجارية:

أ- ممارسات تجارية غير شرعية: تتمثل هذه المخالفات في:

- رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي.
- البيع المشروط بشراء كمية مفروضة أو خدمة بخدمة أخرى.
- بيع سلعة أقل من سعر التكلفة الحقيقي.
- اعادة بيع مادة أولية موجهة للتحويل على حالتها الأصلية.⁽⁴⁾

ب- ممارسات أسعار غير شرعية:

- التصريح المزيف بأسعار التكلفة وتشجيع غموض الأسعار والمضاربة فيها.
- عدم احترام الأسعار المقننة.
- التصريح المزيف بأسعار التكلفة.
- تشجيع غموض الأسعار والمضاربة في السوق.

ج- ممارسات تجارية تدليسية:

- دفع واستلام فوارق مخفية للقيمة.
- اتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية أو تزويرها قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التجارية.
- منتوجات مصنعة أو مستوردة بصفة غير شرعية.⁽⁵⁾

(1) خالد زاويدي، "القيد في السجل التجاري"، اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2006-2007، ص 393.

(2) المادة 31 من القانون 04-02، مرجع سابق.

(3) المادة 33، المرجع نفسه.

(4) المادة 38 من القانون 04-02، مرجع سابق.

(5) المادة 36-37، المرجع نفسه.

المطلب الرابع: العقوبات المسلطة على مخالفة قوانين الأنشطة والممارسات التجارية والمصالحة الخاصة بهم

العقوبات والمصالحة هما جانبان مهمان في نظام العدالة الإدارية، حيث تمثل العقوبات العواقب التي تفرضها السلطات الإدارية على المخالفين للقوانين واللوائح، بينما تمثل المصالحة عملية تسوية النزاعات بطريقة غير قضائية بين الأفراد والجهات الإدارية.

أولاً: العقوبات المسلطة على مخالفة قوانين الأنشطة والممارسات التجارية

1- الغرامات المترتبة عن مخالفة شروط الأنشطة التجارية.

أ- عدم التسجيل في السجل التجاري: وتأخذ صورتين:

- ممارسة نشاط تجاري قار دون التسجيل في السجل التجاري: عقوبتها غرامة من 10000 دج

إلى 100000 دج، ويشترط للأعوان المؤهلين بغلق المحل لحين تسوية الوضعية من التاجر.⁽¹⁾

- ممارسة نشاط تجاري غير قار دون التسجيل في السجل التجاري: يعاقب على هذه المخالفة بغرامة

مالية من 5000 دج إلى 500000 دج، وزيادة عنها يقوم الأعوان وضباط الشرطة القضائية بحجز السلعة لحين التسوية لوضعية التاجر.⁽²⁾

ب- ممارسة نشاط تجاري بمستخرج منتهي الصلاحية: مرتكب هذه المخالفة يعاقبه القانون بغرامة مالية

من 10000 دج إلى 500000 دج، ويصدر الوالي زيادة على ذلك قرار غلق المحل التجاري للمعني، وفي حالة عدم التسوية في أجل ثلاثة (03) أشهر يحكم القاضي بالشطب من السجل التجاري.⁽³⁾

ج- التصريح ببيانات غير صحيحة أو غير كاملة: يعاقب القانون كل مرتكب لهذه المخالفة بغرامة مالية

من 50000 دج إلى 500000 دج.⁽⁴⁾

د- تقليد أو تزوير مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به: يعاقب على هذه المخالفة بغرامة

مالية من 100000 دج إلى 1000000 دج، مع الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنة، زيادة على هذه العقوبات يأمر القاضي تلقائياً بغلق المحل التجاري للمعني، كما يمكنه منع مرتكب هذه المخالفة من ممارسة أي نشاط تجاري لمدة اقصاها خمسة (05) سنوات.

(1) المادة 31 من القانون 04-08، مرجع سابق.

(2) المادة 32، المرجع نفسه.

(3) المادة 31 مكرر من القانون 04-08 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

(4) المادة 33 من القانون 04-08، مرجع سابق.

هـ- **عدم إشهار البيانات القانونية:** يعاقب المشرع الجزائري على هذه المخالفة بغرامة مالية من 30000 دج إلى 300000 دج، بالنسبة للأشخاص المعنويين ومن 10000 دج إلى 30000 دج، بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

و- **عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري:** يعاقب عليها القانون بغرامة مالية من 10000 دج إلى 500000 دج، وبقرار من الوالي يتم الغلق الإداري للمحل إلى غاية تسوية الوضعية في أجل (03) أشهر، وفي حالة عدم التسوية خلال هذه المدة يحكم القاضي بالشطب من السجل التجاري.

ي- **ممارسة تجارة خارج موضوع التسجيل في السجل التجاري:** ينتج عن هذه المخالفة غرامة مالية من 20000 دج إلى 200000 دج، مع الغلق الإداري لمدة شهر واحد، وفي حالة عدم التسوية لمدة شهرين ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة يدع القاضي تلقائيا بالشطب في السجل التجاري.⁽¹⁾

2- الغرامات المترتبة على مخالفة الممارسات التجارية:

أ- عدم شفافية الممارسات التجارية:

- **عدم الاعلام بالأسعار:** تنتج عنها مخالفة مالية بين 5000 دج و 100.000 دج.
- **عدم الفوترة:** تطبق على المخالف غرامة مالية تتمثل في 80 بالمئة من قيمة المبيعات او المشتريات دون فاتورة.⁽²⁾

ب- **ممارسات تجارية غير شرعية:** غرامة مالية تتراوح بين 100.000 دج الى غاية 3.000.000 دج.⁽³⁾

ت- **ممارسات أسعار غير شرعية:** غرامة مالية تتراوح بين 20.000 دج إلى غاية 10.000.000 دج.

ث- **ممارسات تجارية تدليسية:** غرامة مالية تتراوح بين 300.000 دج إلى غاية 10.000.000 دج.⁽⁴⁾

3- العقوبات التكميلية (الإدارية):

أ- **المتابعة القضائية:** نصت المادة 6 من القانون 04-02 على أن متابعة المخالفات المتعلقة بهذا القانون تخضع لإختصاص الجهات القضائية، كما نصت المادة 50 من نفس القانون إلى أنه يختص المدير الولائي المكلف بالتجارة بإرسال محاضر إثبات المخالفات إلى وكيل الجمهورية المختص، ونصت المادة 65 من

(1) المادة 34-35-36-37 من القانون 04-08، مرجع سابق.

(2) المادة 31-33 مكرر من القانون 04-02، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

(3) المادة 38 مكرر، المرجع نفسه.

(4) المادة 36-37 مكرر، المرجع نفسه.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

نفس القانون لجمعيات حماية المستهلك الحق في رفع دعوى أمام القضاء ضد كل عون اقتصادي قام بمخالفة أحكام هذا القانون.(1)

ب- **الحجز**: أقر القانون الجزائري أنه يمكن حجز كل العتاد والتجهيزات بالنسبة لمرتكبي المخالفات المتعلقة بمخالفة أنظمة الممارسات التجارية سابقة الذكر: (2)

ج- **الغلق الإداري**: يتخذ قرار الغلق الإداري للمحلات التجارية من طرف الوالي بعد اقتراح من المدير الولائي المكلف بالتجارة لمدة أقصاها ستون(60)، يوم ويكون قرار الغلق قابل للطعن أمام القضاء.(3)

د- **حالة العود**: قيام العون الاقتصادي بمخالفة أخرى لها علاقة بنشاطه خلال سنتين التي تلي انقضاء العقوبة السابقة المتعلقة بنفس النشاط، وفي حالة العود تضاعف العقوبة ويمكن للقاضي أن يمنح العون الاقتصادي المحكوم عليه في ممارسة أي نشاط بصفة مؤقتة وهذه المدة لا تزيد عن عشرة(10) سنوات، زيادة على ذلك تضاف عقوبة الحبس من ثلاثة(03) أشهر إلى خمسة(05) سنوات.(4)

ثانيا: المصالحة

يعد أسلوب المصالحة من الأساليب المتطورة في الدول المتقدمة لمعالجة المخالفات.

1- **تعريف المصالحة**: هي تسوية ودية بالتراضي بين الإدارة المكلفة بمراقبة الممارسات التجارية من جهة والمتعامل الاقتصادي من جهة أخرى فهي وسيلة سريعة وعادلة وفعالة لإنهاء النزاع دون اللجوء للقضاء.(5)

2- **أطراف المصالحة**: تشمل كل من الإدارة المقترحة للمصالحة والعون الاقتصادي مرتكب المخالفة.

أ- **الإدارة**: حسب المادة 60 الفقرة الثانية "...يمكن المدير الولائي المكلف بالتجارة أن يقبل من الأعوان الاقتصاديين المخالفين بمصالحة..."(6)

(1) سفيان دربال، حمزة بومعزة، "دور الرقابة الاقتصادية للحد من الممارسات التجارية غير القانونية"، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018، ص61.

(2) المادة 39 من القانون 04-02، مرجع سابق.

(3) المادة 46 من القانون 04-02، مرجع سابق.

(4) المادة 47، المرجع نفسه.

(5) أنور محمد صدقي المساعدة، "المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية"، الطبعة 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص67.

(6) بوسقيعة أحسن، "الوجيز في القانون الجزائري الخاص"، الجزء الثاني، الطبعة العاشرة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص285.

و يضيف نص الفقرة الثالثة من المادة نفسها: "... يمكن الوزير المكلف بالتجارة أن يقبل من الأعوان الاقتصاديين المخالفين بمصالحة..."⁽¹⁾

ب- العون الاقتصادي المخالف: عرفته المادة الثالثة بأنه: " كل منتج أو تاجر أو مقدم خدمات أو حرفي مهما كانت صفته القانونية يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها..."⁽²⁾

3- المخالفات الخاضعة لغرامات المصالحة في الممارسات التجارية

يمكن لجميع المخالفات المرتكبة والمنصوص عليها في القانون 04-02 الخضوع لغرامات المصالحة باستثناء:

المخالفة المرتكبة التي تعرض صاحبها لعقوبة أخرى غير العقوبة المالية أو عندما يتعلق الأمر بتعويض ضرر مسبب للأشخاص أو الأملاك.

- عند تحرير المحضر في غياب المخالف أو عند رفض هذا الأخير توقيع المحضر.
- حالة العود.
- المخالفات التي ينجز عنها حجز المواد.
- مخالفات معارضة الرقابة.⁽³⁾

(1) عبد الله سليمان، " شرح قانون العقوبات الجزائرية"، القسم العام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 392.

(2) المادة 3 من القانون 04-02، مرجع سابق.

(3) أنور محمد صدقي المساعدة، مرجع سابق، ص 68.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة نور اليقين سمية قبايلي، قمبر بن صخري

بعنوان "دور الرقابة الجبائية في تحسن التحصيل الضريبي، دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية بسكرة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة تدقيق، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الدراسية 2022/2021

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصالح الرقابة الجبائية وأهم إجراءاتها ودورها في عملية التحصيل الضريبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن الرقابة الجبائية أداة فعالة للمساهمة في التنمية الإقتصادية للدولة وهذا بالمحافظة على أموال الخزينة العامة من خلال الاجراءات التي تقوم بها الرقابة الجبائية.
- تتبع المصالح الجبائية طرق واجراءات أهمها الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

ثانياً: دراسة طرشي فانتن بعنوان "الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، تخصص محاسبة وتدقيق، السنة 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي والتنظيمي والقانوني.
 - تبيين مساهمة أشكال الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التدليسية.
 - دور الرقابة الجبائية في اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة سهواً أو عمداً ونتائجها التي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية

ثالثا: دراسة نور الدين بن حميدوش بعنوان "الإطار القانوني للممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، تخصص قانون أعمال، السنة 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- بيان الجرائم الواقعة على شروط ممارسة الأنشطة التجارية والعقوبات التي رصدها المشرع لردع مخالفين هذه الشروط.

- تحديد الأجهزة المكلفة بتسيير شروط ممارسة الأنشطة التجارية وبيان صلاحياتها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المستتدة إليها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تطور في المنظومة القانونية في السجل التجاري وشروط ممارسة الأنشطة التجارية ومع ذلك ما زالت تعاني من بعض الاختلالات التي من شأنها أن تمس مصداقية المنظومة بأكملها.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
نور اليقين سمية قبائلي، قمبر بن صخري 2022/2021	دراسة متغير الرقابة الجبائية	التطرق إلى التحصيل الضريبي	الاستفادة من الجانب النظري للرقابة الجبائية
طرشي فاتن 2019/2018	دراسة الرقابة الجبائية	التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية	معرفة الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية
نور الدين بن حميدوش 2016/2015	دراسة الممارسات التجارية	حدود الدراسة	استفدنا من هذه الدراسة من خلال جمع المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: بريوة علاء الدين، بوضياف عبد الرزاق

بعنوان " حماية المستهلك من جرائم الإخلال بمبدأ نزاهة الممارسات التجارية وفقا لما جاءت به أحكام القانون 04-02"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 09، العدد 01، سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد مختلف الجرائم التي تحل بمبدأ نزاهة الممارسات التجارية وتمس بمصالح المستهلك.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تبني المشروع العقوبات المالية بفرض غرامات على مرتكبي هذه الجرائم.
- جميع الجرائم المقترنة بمبدأ نزاهة الممارسات التجارية عبارة عن جنح.

ثانيا: خضيرى صبرينة، جنينة عمر

بعنوان "الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفين مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية"،

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2019

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الرقابة الجبائية في الجزائر وأهم أشكالها.
- التطرق للرقابة الجبائية كألية لقياس حجم التهرب الجبائي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتمد عملية الرقابة الجبائية بنسبة كبيرة على الحصيلة المالية لكل من التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق.

- الوصول لهدف عملية الرقابة الجبائية يتطلب توفير المزيد من الاهتمام من طرف الإدارة المركزية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الفعالة.

ثالثا: دراسة بوسالم أبو بكر، بوعزة محمد أمين

بعنوان "واقع الرقابة على الممارسات التجارية في الجزائر" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،

المجلد 03، العدد 05، سنة 2017 .

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على واقع الرقابة على الممارسات التجارية في الجزائر.
- دور مصالح وزارة التجارة في محاربة الغش التجاري بمختلف أنواعه، وتعزيز شفافية ونزاهة الممارسات التجارية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود ترسانة من القوانين المنظمة للممارسات التجارية.
 - الممارسات التجارية في الميدان تحتاج إلى المزيد من العمل في ظل تزايد عدد المخالفات المسجلة.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بريوة علاء الدين، بوضياف عبد الرزاق 2021	الوقوف على جرائم الإخلال بمبدأ نزاهة الممارسات التجارية حسب القانون 04- 02	حدود الدراسة	التعرف على القانون 04- 02
خضير صبرينة، جنينة عمر 2019	دراسة الرقابة الجبائية	تنمية الإيرادات الجبائية	جمع المعلومات حول أشكال الرقابة الجبائية
بوسالم أبو بكر، بوعزة محمد أمين 2017	دراسة الرقابة على الممارسات التجارية	حدود الدراسة	جمع المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: MOUMOU Silya, OUARABHanene

« Le rôle du contrôle fiscal dans la lutte contre la fraude fiscale, Direction Générale des Impôts (DGI) »

Diplôme de master, option de master, option Comptabilité et Finance, l'école supérieure de commerce, année 2021.

هدفت عملية الرقابة الجبائية على قدرة وكفاءة المراقب الجبائي.

ثانيا: Aoudjit Massinissa, Belaid Omar

« Le contrôle fiscal: Vérification de comptabilité comme instrument de lutte contre la fraude fiscale. Illustré par un cas pratique au sein du center des impôts de la wilaya de Bejaia »diplôme de master, Option comptabilité et audit, université de Bejaia, Algeria, année 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحليل ظاهرة التهرب الضريبي.
- إجراءات مكافحة التهرب الضريبي.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- الوسائل البشرية والمادية كافية لمكافحة التهرب الضريبي.
- النظام الضريبي الجزائري ليس فعالا بالشكل المطلوب.

ثالثا: Clement Olatunji, Olaoye Ayobolawol, Adewale Ogundipe

“ Application of Tax Audit and Investigation on Tax Evasion Control in Nigeria”, Article, Nigeria ,2018.

هدفت هذه الدراسة:

- التعرف على التهرب الضريبي وكيفية رفع الإيرادات الجبائية في نيجيريا من خلال عملية الرقابة الجبائية.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الرقابة الجبائية الميدانية لها تأثير كبير في الحد من حجم التهرب الضريبي.
- وجوب حماية المحققين الميدانيين بأعوان الأمن لأداء مهامهم ورفع أداء التحقيق الميداني في مجال محاربة التهرب الضريبي.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقننا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Moumou Silya, Ouarab Hanene. 2022	دراسة الرقابة الجبائية	حدود الدراسة	استفدت منه بوضعه كدراسة سابقة فقط
Aoudjit Massinissa , Belaid Omar.2019	الإعتماد على الاستبيان في الجانب التطبيقي	حدود الدراسة	استفدت منه بوضعه كدراسة سابقة فقط
Clement Olatunji, Olaoye Ayobolawol, Adewale Ogundipe 2018	دراسة الرقابة الجبائية	حدود الدراسة	استفدت منه بوضعه كدراسة سابقة فقط

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الأول أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة، إذ تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى تنظيم وتوجيه المكلفين بالضريبة والعمل على اكتشاف الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها، حتى يتمكن أعوان الإدارة الجبائية من القيام برقابة فعالة حدد لهم المشرع بعض الصلاحيات والسلطات، وفي نفس الوقت فرض على المكلف عدة التزامات، ومنح له ضمانات لحفظ حقوقه، كما وضع أجهزة مختصة في عملية الرقابة تمثلت في مديرية الأبحاث والمراجعات، مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب والمركز الجوارى للضرائب. مع اتساع رقعة السوق وتعدد الأنشطة والممارسات التجارية ظهرت الرقابة التجارية التي تحمل القانون 08-04 المعدل والمتمم والقانون 02-04 المعدل والمتمم لتنظيم هذه الممارسات. الأول جاء تحت عنوان شروط ممارسة الأنشطة التجارية، وتحدث في مجمله عن السجل التجاري وكل ما يتعلق به. أما الثاني فقد جاء تحت عنوان القواعد المطبقة على الممارسات التجارية إذ تناول مبدأ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية والمخالفات والعقوبات المترتبة عنها، ونجد أن هذان القانونان ملمان بجميع جوانب الممارسات التجارية من حيث التنظيم والتسيير وإحصاء مختلف المخالفات المتعلقة بالممارسات التجارية، والعقوبات التي جاءت في هذا الخصوص نجدها ردعية.

الفصل الثاني:

الدراسات التطبيقية

تمهيد:

بعد أن قمنا في الفصل النظري بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الرقابة الجبائية والرقابة التجارية، حيث توصلنا لأهمية هذا الموضوع وأن الفرضيات الموضوعية محققة نظريا، ومن أجل اثبات ما توصلنا إليه نظريا محقق فعلا في الميدان. جاء هذا الفصل لدراسة عينة من موظفي مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

قمنا في هذا الصدد بتصميم استبيان على شكل ثلاث محاور ليتطابق مع فرضيات الموضوع، وهذا من أجل جمع البيانات وتحليلها والخروج بالاستنتاجات من هذه الدراسة الميدانية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة

نظرا لأهمية الرقابة الجبائية والرقابة التجارية خولت لهما أجهزة مختصة أهمها مركز الضرائب ومديرية التجارة، وذلك من خلال تنسيق العمل فيما بينهما في مجال الرقابة، وعليه سنتطرق في مبحثنا هذا إلى التعريف بالمديرتين.

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية برج بوعريرج

يعد مركز الضرائب من المصالح الخارجية المهمة للمديرية الولائية للضرائب والذي يتم من خلاله القيام بالعمليات المتعلقة بمتابعة الضرائب.

أولا: تعريف مركز الضرائب برج بوعريرج:

هو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري والتكفل الأحسن للمكلفين الخاضعين له، تم فتحه في 2 ديسمبر 2012 مقره وسط مدينة برج بوعريرج، كما يعتبر من الصنف الثالث، وهو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، التحصيل، المراقبة والمنازعات.

يختص مركز الضرائب بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي والذين يفوق رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج.

ثانيا: مهام مركز الضرائب لولاية برج بوعريرج: تتمثل مهامها فيما يلي:

- 1- المصلحة الرئيسية للتسيير: وتهتم ب:
 - التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للإحتجاجات؛
 - إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة على أساس المستندات ومراجعة المحاسبة؛
 - المصادقة على الجدول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.
- وتعمل على تسيير:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
 - المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛
- 2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكف ب:**
- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
 - اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعة في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول وحواصل تقييمية دورية.
- تعمل على تسيير:
- مصلحة البطاقات والمقارنات؛
 - مصلحة البحث عن المادة الضريبية؛
 - مصلحة التدخلات؛
 - مصلحة المراقبة؛
- 3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكف ب:**
- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير:
- مصلحة الاحتجاجات
 - مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية
 - مصلحة التبليغ والأمر بالدفع
- 4- قباضة:**
- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة؛

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات.

5- مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز ، وتكلف ب:

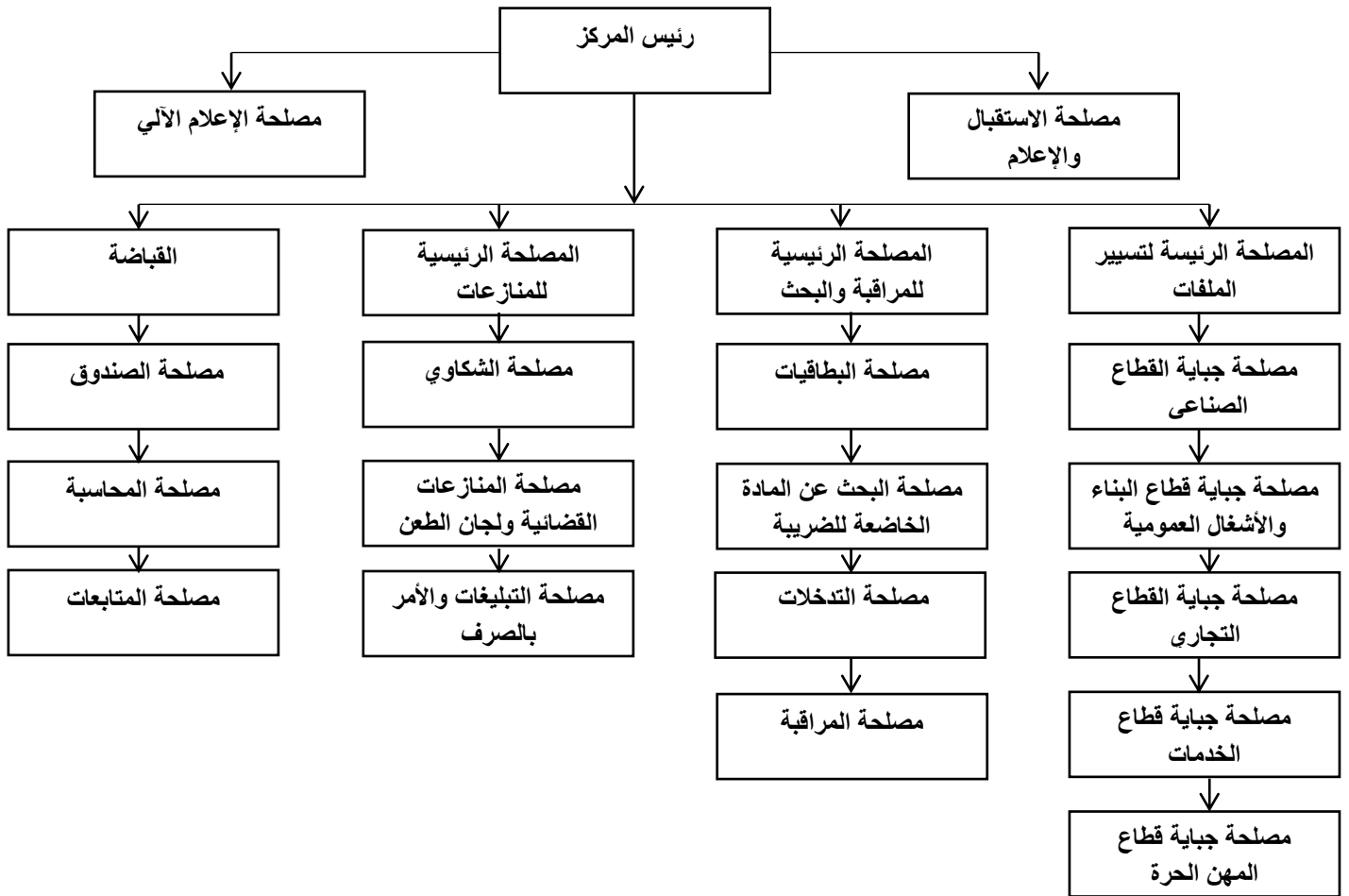
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم؛
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف ب:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- احصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

شكل رقم (02): يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب.

المطلب الثاني: تقديم مديرية التجارة لولاية برج بوعرييج

قبل البدء في عرض نتائج مديرية التجارة لآبد من التعرف على كل ما يتعلق بها من حيث التعريف، المهام والهيكل التنظيمي.

أولاً: تعريف مديرية التجارة.

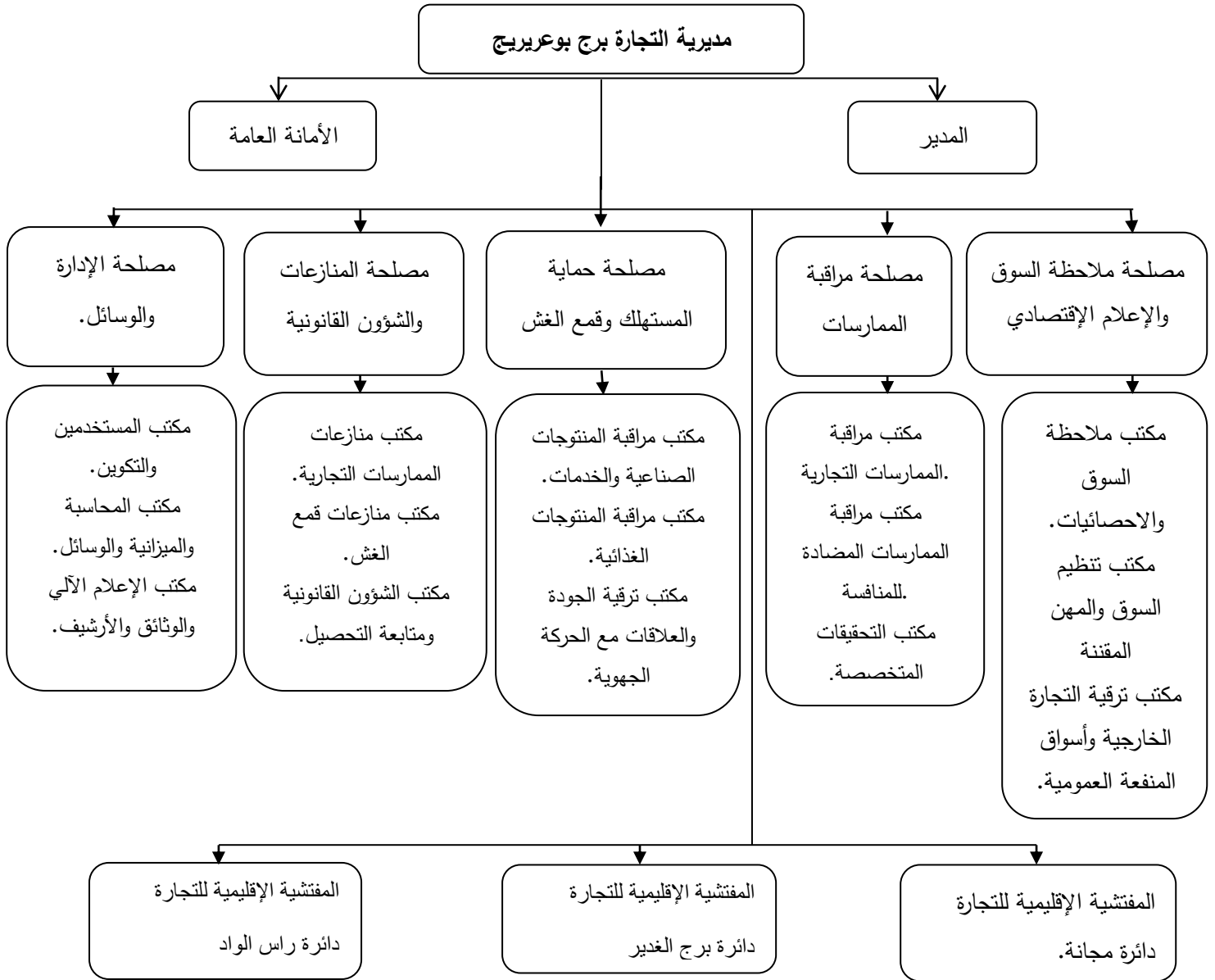
جاءت المديرية الولائية للتجارة لتحل محل المديرية الولائية للمنافسة والأسعار، التي كان معمول بها في ظل المرسوم التنفيذي رقم 91-91 المؤرخ في 06 أبريل 1991 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمنافسة والأسعار وصلاحياتها وعملها، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-409، والملغى أيضاً بالمرسوم التنفيذي 09-11.

تتضمن مديرية التجارة لولاية برج بوعرييج فرق تفتيش يسرها رؤساء فرق، وتنظم في خمس (5) مصالح، كل مصلحة تضم ثلاث (3) مكاتب، بالإضافة إلى مصالح خارجية تمثلت في ثلاث (3) مفتشيات إقليمية للتجارة، كما هو مبين في الهيكل التنظيمي للمديرية.

ثانياً: مهام مديرية التجارة: تتمثل فيما يلي:

- 1- وضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع اغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة؛
- 2- ضمان تنفيذ برامج النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية؛
- 3- المنافسة في تطوير وترقية حق المنافسة في نشاطات إنتاج وتوزيع المنتوجات والخدمات؛
- 4- المساهمة في وضع إعداد نظام معلوماتي متعلق بالمبادلات الخارجية،
- 5- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك وقمع الغش؛

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية برج بوعريريج
الشكل رقم (03): يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية برج بوعريريج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية التجارة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها

سننتقل في هذا المبحث إلى تقديم منهجية الدراسة وسنعرض الأدوات التي تم استخدامها في جميع البيانات والأساليب الإحصائية التي تم توظيفها في تحليل هذه البيانات، وفي الأخير ستم عملية تحليل وتفسير البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.21)

المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة

سنعرض في هذا المطلب عينة الدراسة وخصائصها والأدوات المعتمدة في جمع البيانات والتي تمثلت في الاستبيان، أما بخصوص الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة فقد تم استخدام برنامج SPSS.

أولاً: عينة الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على عينة صغيرة نظراً لصعوبة دراسة المجتمع بأكمله، وعند الوصول إلى النتائج قمنا بتعميمها على جميع أفراد المجتمع بإعتبار أن العينة جزء من مجتمع الدراسة.

قامت دراستنا على عينة من موظفي مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج الذين لديهم خبرة في مجال الرقابة، حيث تم اختيار عينة مكونة من 33 موظف تم توزيع الاستبانة عليهم للإجابة عليها.

ثانياً: دراسة خصائص عينة الدراسة

تم توزيع 38 إستمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين العاملين بمركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج، حيث بلغت الإستمارات الصحيحة بنسبة 86.84% وهي نسبة جيدة لإجراء التحليل الإحصائي عليها، والجدول التالي يبين لنا طرق توزيع إستمارات عينة الدراسة.

الجدول رقم 01: طرق توزيع إستمارات الاستبيان

الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الغير المسترجعة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
38	100%	33	86.84%	05	13.16%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإستمارات الموزعة والمسترجعة والغير المسترجعة

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

بغية الحصول على المعلومات والتأكد من فرضيات البحث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية للوصول إلى الحقائق المتعلقة بالدراسة، حيث تضمن الاستبيان جزئيين كما يلي:

1- الجزء الأول: تضمن البيانات الشخصية من خلال العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المركز

الوظيفي ومكان العمل.

2- الجزء الثاني: يتضمن ثلاث محاور، المحور الأول يتعلق بالرقابة الجبائية ويتكون من عشرة (10) عبارات، أما المحور الثاني يتعلق بالرقابة التجارية يحتوي تسعة (09) عبارات، والمحور الثالث يمثل دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية مكون من ثمانية (08) عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (05 point likertscale) في توزيع درجات الإجابات والتي تتوزع من أقل وزن (غير موافق بشدة) وقد أعطيت لها درجة واحدة، إلى أعلى وزن (موافق بشدة) والذي أعطيت له خمس درجات، وبذلك تكون دلالة المتوسط الحسابي للإجابات كالتالي:

الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

في حين يوضح الجدول أدناه تقسيم مقياس ليكرت لتحديد درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (03): مستويات الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي

مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا	المستوى المتوسط الحسابي
5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Bougie & Sekaran: Research methods for business, A

skill-building approach (17th Ed). John wiley & Sons Ltd, USA, 2016p206

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل النتائج قمنا باستخدام برنامج SPSS لتفريغ وترميز الإجابات والتحليل الإحصائي للبيانات ومن خلاله اعتمدنا الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بهدف الكشف على اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الاستبيان؛
- اختبار t، لتحليل الفروقات.

المطلب الثاني: تحليل واختبار النتائج الأولية للاستبيان

أولاً: تحليل البيانات الشخصية للدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بأفراد عينة الدراسة متمثلة في (متغير السن، المستوى التعليمي، الجنس، عدد سنوات الخبرة) وهي على النحو التالي:

1- وصف عينة الدراسة:

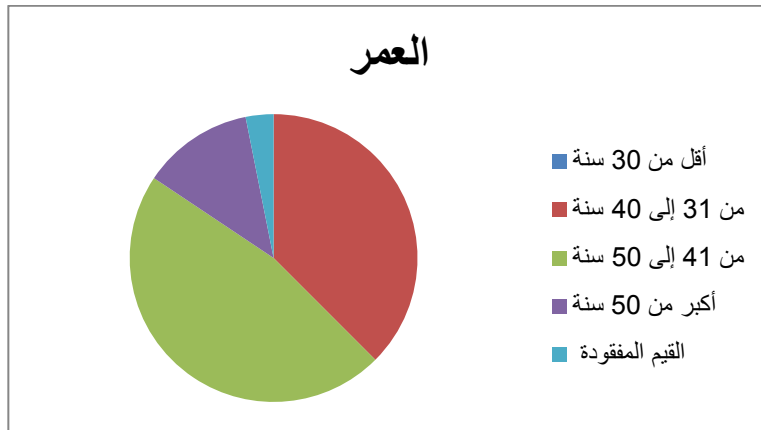
أ- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر كالآتي:

جدول (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسب المئوية
أقل من 30 سنة	00	% 00
من 31 إلى 40 سنة	12	% 36.4
من 41 إلى 50 سنة	15	% 45.5
أكبر من 50 سنة	04	% 12.1
القيم المفقودة	02	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الباحثين ينتمون للفئتين العمريتين (41-50 سنة) و(31-40 سنة)، حيث مثلوا نسبة (45.5%) و(36.4%) من إجمالي حجم العينة على التوالي. أما باقي الباحثين فقد تجاوزت أعمارهم 50 سنة وبالتالي فقد مثلوا نسبة (12.1%). وتجدر الإشارة إلى ظهور مشاهدين لم يتم فيها ذكر العمر حيث مثلت نسبة (6.1%) من إجمالي حجم العينة.

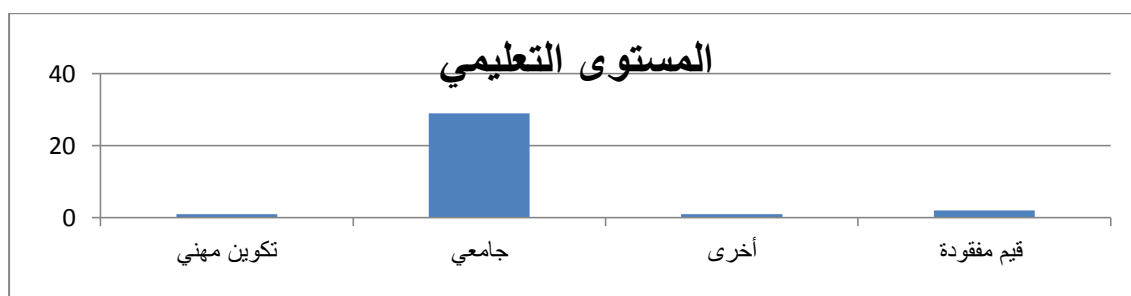
ب- توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي كالاتي:

جدول (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسب المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
% 03	01	تكوين مهني
% 87.9	29	جامعي
% 03	01	أخرى
% 6.1	02	قيم مفقودة
% 100	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل (05): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الباحثين قد التحقوا بالجامعة حيث مثلت فئة الجامعيين نسبة (87.9%) من إجمالي حجم العينة، بينما كانت هناك مشاهدة واحدة فقط لأصحاب مستوى التكوين المهني والمستويات التعليمية الأخرى بنسبة (03%) لكل منهما.

كما مثلت المشاهدات التي لم يذكر فيها المستوى التعليمي نسبة (6.1%)

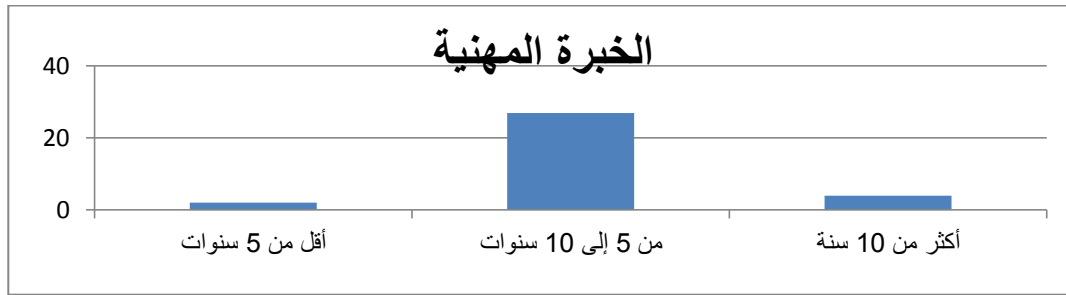
ج- توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية كالاتي:

جدول (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية كالاتي

النسب المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
% 6.1	02	أقل من 5 سنوات
% 81.8	27	من 5 إلى 10 سنوات
% 12.1	04	أكثر من 10 سنوات
% 100	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل (06): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نرى أن معظم أفراد العينة (81.8%) تتراوح خبرتهم بين (05 و 10 سنوات) وهي أكبر الفئات، ثم تليها فئة المبحوثين الذين تفوق خبرتهم (10 سنوات) بنسبة (12.1%)، بينما كانت فئة المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هي الأقل تمثيلاً بنسبة (6.1%).

تتطابق نتائج هذا الجدول ما جاء في الجدول السابق المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي، فكلما زاد مستوى المبحوث التعليمي زادت احتمالية نقص خبرته لقضائه وقتاً أطول في التكوين والدراسة، وكلما انخفض المستوى الدراسي زادت احتمالية ارتفاع خبرته.

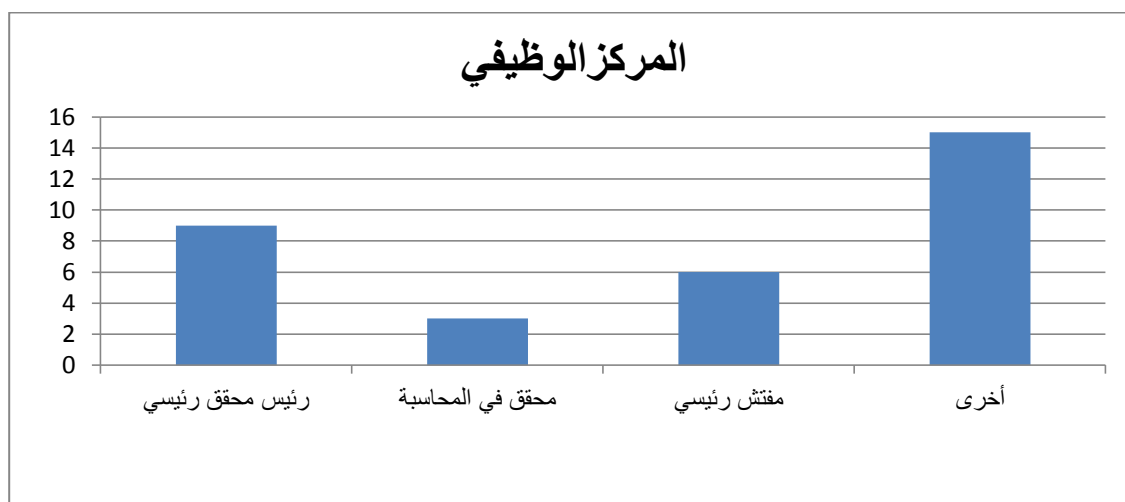
د- توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي كالاتي:

جدول (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسب المئوية
رئيس محقق رئيسي	09	27.3 %
محقق في المحاسبة	3	9.1 %
مفتش رئيسي	06	18.2 %
أخرى	15	45.45 %
المجموع	33	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل (07): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المركز الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن (27.3%) من المبحوثين يشغلون وظيفة رئيس محقق رئيسي، ونسبة (18.2%) منهم يشغلون منصب مفتش رئيسي، و (9.1%) محققون في المحاسبة، بينما مثلت نسبة (45.45%) مراكز وظيفية أخرى لم يتم تحديدها في الاستبيان.

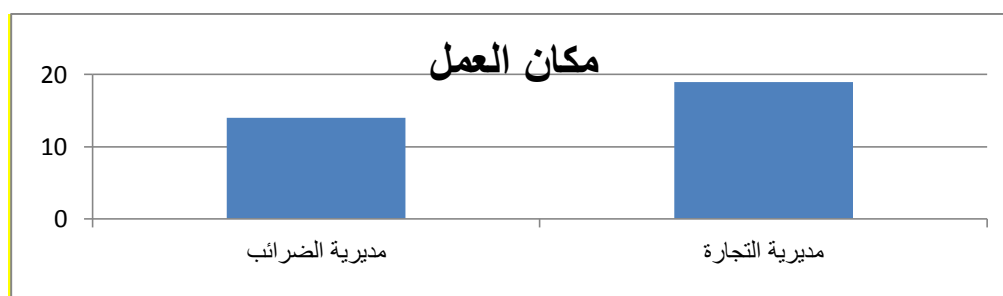
هـ- توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان العمل كالآتي:

جدول (08): توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان العمل كالآتي

النسب المئوية	التكرار	مكان العمل
% 42.4	14	مديرية الضرائب
% 57.6	19	مديرية التجارة
% 100	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

شكل (08): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير مكان العمل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تمثيل كل من مركز الضرائب ومديرية التجارة محل الدراسة كان تقريبا متساويا، حيث مثل المبحوثون من مديرية التجارة نسبة (57.6%)، بينما كان تمثيل المبحوثون من مركز الضرائب أقل بنسبة قدرها (42.4%)، وقد انعكس هذا على توازن آرائهم حول محاور الدراسة وتجلي في اختبار الفرضيات لاحقا.

ثانيا: الاختبارات الأولية للاستبيان

1- ثبات الأداة.

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وقد وجدنا أن معامل الثبات مرتفع، كما يوضحه الجدول التالي.

جدول (09): ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة:

المحاور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	محور الرقابة الجبائية	10	0.737
2	محور الرقابة التجارية	09	0.706
3	محور دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية	08	0.719
4	الاستبيان ككل	27	0.799

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (09) نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6) في كل محاور الإستبانة، حيث بلغ (0.737) بالنسبة لمحور الرقابة الجبائية، و(0.706) بالنسبة لمحور الرقابة التجارية، و(0.719) بالنسبة لمحور دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية وقد كان المعامل مرتفعا بالنسبة لإجمالي أسئلة الاستبيان حيث بلغ (0.799) مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناها لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها، وجاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

2- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة.

أ- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول محور الرقابة الجبائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
01	وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الالتزام الضريبي.	4.03	0.770	موافق
02	للرقابة الجبائية دور كبير في اكتشاف الثغرات في القوانين مما يساهم في تدارك الإدارة لها والعمل على اقتراح الحلول اللازمة.	3.82	0.808	موافق
03	برنامج الرقابة الجبائية يمكنه تخفيض ظاهرة التهرب الضريبي من خلال برمجة الملفات.	4.09	0.765	موافق
04	تمكن استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه من القيام بمهامه وفقا لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على فعالية الرقابة الجبائية.	4.18	0.584	موافق
05	الإدارة الضريبية توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية.	3.00	1.136	محايد
06	يعمل برنامج الرقابة الجبائية على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء.	3.82	0.769	موافق
07	الأخطاء المكتشفة خلال عملية الرقابة الجبائية تناقش مع المكلف لتقديم تبريرات وكسب رضاه.	3.85	1.034	موافق
08	من حق المكلف بالضريبة الاطلاع على نتائج التحقيقات التي تعرض لها.	4.42	0.663	بشدة موافق
09	المكلفين بالضريبة لا يرتكبون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية.	3.03	0.918	محايد
10	كفاءة ومهارة المراقبين الجبائيين تؤثر ايجابيا على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.	4.03	0.728	موافق
محور الرقابة الجبائية		3.83	0.451	موافق

يبين لنا الجدول أعلاه أن الإجابات عن معظم فقرات محور الرقابة الجبائية كانت معظمها في مجال الموافقة حيث تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.82) للفقرتين رقم (02) "للرقابة الجبائية دور كبير في اكتشاف الثغرات في القوانين مما يساهم في تدارك الإدارة لها والعمل على اقتراح الحلول اللازمة" (06) " يعمل برنامج الرقابة الجبائية على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء"، و(4.18) بالنسبة للفقرة رقم (04) "تمكن استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه من القيام بمهامه وفقا لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على فعالية الرقابة الجبائية".

كما وردت الإجابة عن الفقرتين رقم (05) " الإدارة الضريبية توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية" و(09) "المكلفين بالضريبة لا يرتكبون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية" في مجال الحياد بوسطين حسابيين قيمتهما (3.00) و(3.03) على التوالي. وقد جاءت الفقرة (08) " من حق المكلف بالضريبة الاطلاع على نتائج التحقيقات التي تعرض لها" في مجال الموافقة الشديدة بوسط حسابي قدره (4.42).

لقد أثرت توجهات إجابات المبحوثين عن فقرات أبعاد هذا المحور على توجهه العام، حيث جاء وسطه الحسابي في مجال الحياد فبلغت قيمته (3.83) وبلغ انحرافه المعياري (0,451).

ب- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول محور الرقابة التجارية

جدول (11): التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول الرقابة التجارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يعتبر السجل التجاري أهم وثيقة تبين أن الشخص يملك صفة التاجر ويمارس نشاط تجاري.	4.36	0.699	موافق بشدة
02	تسهل الإدارة على منع الإدلاء بتصريحات كاذبة من أجل التسجيل وإنشاء سجل تجاري.	3.94	0.772	موافق
03	القوانين والتشريعات التجارية الحالية كافية لحماية المستهلكين ومحاربة الممارسات التجارية الغير نزيهة.	3.15	0.972	محايد
04	الموارد المالية والبشرية كافية لتنفيذ الرقابة التجارية بشكل فعال.	2.85	1.149	محايد
05	يعمل المراقبون التجاريون على تطبيق العقوبات على المخالفين للقوانين.	3.88	0.893	موافق
06	يعتبر التفتيش والرقابة الميدانية جزءا أساسيا من إطار الرقابة التجارية لضمان الإمتثال القانوني وحماية مصالح المجتمع ككل.	4.18	0.584	موافق
07	تعزز شفافية العمليات الرقابية ونتائج التحقيقات يساهم في زيادة الثقة في النظام التجاري.	4.12	0.696	موافق
08	تهدف الرقابة التجارية إلى ضمان تنفيذ الأنشطة التجارية بطريقة عادلة ونزيهة.	3.97	0.657	موافق
09	في حالة وجود مخالفات تلجأ الإدارة إلى أسلوب المصالحة مع العون الإقتصادي المخالف قبل اللجوء إلى القضاء.	4.12	0.650	موافق
	محور الرقابة التجارية	3.84	0.469	موافق

يبين لنا الجدول أعلاه أن الإجابات عن فقرات محور الرقابة الجبائية كانت معظمها في مجال الموافقة حيث تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.88) للفقرة رقم (05) " يعمل المراقبون التجاريون على تطبيق العقوبات على المخالفين للقوانين" و(4.18) بالنسبة للفقرة رقم (06) " يعتبر التفتيش والرقابة الميدانية جزءاً أساسياً من إطار الرقابة التجارية لضمان الإمتثال القانوني وحماية مصالح المجتمع ككل".

بينما جاءت الفقرتان رقم (03) " القوانين والتشريعات التجارية الحالية كافية لحماية المستهلكين ومحاربة الممارسات التجارية الغير نزيهة"، (04) " الموارد المالية والبشرية كافية لتنفيذ الرقابة التجارية بشكل فعال"، في مجال الحياد فكانت أوساطها الحسابية (3.15) و(2.85) على التوالي.

لقد أثرت توجهات إجابات المبحوثين عن فقرات أبعاد هذا المحور على توجهه العام، حيث جاء وسطه الحسابي في مجال الموافقة فبلغت قيمته (3.84) وبلغ انحرافه المعياري (0,469).

ج- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول محور دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية

جدول (12): التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تعتبر الرقابة التجارية مصدر معلومات للإدارة الجبائية.	3.82	0.808	موافق
02	تعتمد الإدارة الضريبية على المعلومات المقدمة من طرف الإدارة التجارية بشكل رسمي.	3.42	1.001	موافق
03	تبادل المعلومات ووجود الشفافية بين الجهتين المختصتين يعزز التنسيق ويحسن النتائج.	4.09	0.579	موافق
04	في حال وجود مخالفات تجارية يتم تبليغ إدارة الضريبة.	3.30	0.951	محايد
05	يسبب تأخر وصول المحضر في الوقت المناسب إلى حدوث بعض المشاكل في تسوية وضعية المكلف بالضريبة.	3.70	0.984	موافق
06	كلما كانت الرقابة التجارية فعالة زادت مصداقية المكلفين بالضريبة في تصريحاتهم.	3.91	0.805	موافق
07	الرقابة الجبائية والرقابة التجارية تتشاركان في نفس الهدف وهو ضمان الامتثال والنزاهة في الأنشطة التجارية والحفاظ على استقامة النظام الضريبي، مما يساهم في تعزيز النظام الاقتصادي والاجتماعي.	4.12	0.650	موافق
08	اقامة شبكات ومنصات إلكترونية لتبادل المعرفة والخبرات يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية.	4.48	0.667	موافق بشدة
محور دور التجارية في تحسين الرقابة الجبائية		3.86	0.476	موافق

يبين لنا الجدول أعلاه أن الإجابات عن فقرات محور دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية جاءت في مجال الموافقة، فتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.42) بالنسبة للفقرة رقم (02) " تعتمد الإدارة الضريبية على المعلومات المقدمة من طرف الإدارة التجارية بشكل رسمي" و(4.12) بالنسبة للفقرة رقم (07) "الرقابة الجبائية والرقابة التجارية تتشاركان في نفس الهدف وهو ضمان الامتثال والنزاهة في الأنشطة التجارية والحفاظ على استقامة النظام الضريبي، مما يساهم في تعزيز النظام الاقتصادي والاجتماعي".

كما وردت الفقرة رقم (04) في مجال الحياد بوسط حسابي قدره (3.30).

بينما جاءت الفقرة رقم (08) "إقامة شبكات ومنصات إلكترونية لتبادل المعرفة والخبرات يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية" في مجال الموافقة الشديدة بوسط حسابي قدره (4.48).

لقد أثرت توجهات إجابات المبحوثين عن فقرات أبعاد هذا المحور على توجهه العام، حيث جاء وسطه الحسابي في مجال الموافقة فبلغت قيمته (3.86) وبلغ انحرافه المعياري (0,476).

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى اختبار الفرضيات التي طرحناها سابقا وسنناقشها بالإعتماد على المتوسط الحسابي وإظهار النتائج المتعلقة بهاتة الفرضيات.

أولا: إختبار الفرضية الأولى:

- تنص الفرضية الأولى على أن مديرية التجارة بولاية برج بوعريريج تستخدم عدة أساليب للقيام برقابة تجارية فعالة، ولغرض التحقق من الفرضية نقوم بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على هذا المحور مع المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار One Sample T-test، والنتائج موضحة في الإختبار أدناه:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu=3$).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu \neq 3$).

- مستوى الدلالة: ($\alpha = 5\%$)

- منطقة الرفض: قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) ودرجة الحرية (32) تساوي

$$T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021، \text{ أي } 2.021$$

قيمة T المحسوبة:

$$T_{cal} = \left| \frac{\bar{X} - \mu}{S/\sqrt{n}} \right| = \left| \frac{3.84 - 3}{0.469/\sqrt{33}} \right| = 10.267$$

القرار:

نلاحظ أن $(T_{cal}=10.267) > (T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021)$ ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu=3$).

تبين نتائج الإختبار أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات محور الرقابة التجارية قد بلغ (3.84) وهو يختلف عن المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu = 3$)، وبانحراف معياري قدر بـ: (0.469). بالإضافة إلى هذا فإن قيمة (t) كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية وهذا يؤكد صحة الفرضية البديلة الأولى المتمثلة في: تستخدم مديرية التجارة بولاية برج بوعريريج عدة أساليب للقيام برقابة تجارية فعالة.

بناء على إجابات أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بتطبيق أساليب الرقابة التجارية في مديرية التجارة بولاية برج بوعريريج، تبين أن مستواه كان مرتفعاً، أي أن المستجوبين كانوا موافقين على أن هذه المديرية تستخدم أساليب بالرقابة التجارية.

ثانياً: إختبار الفرضية الثانية: يوجد تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

- تنص الفرضية الثانية على أنه يوجد تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج، ولغرض التحقق من الفرضية نقوم بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على الفقرة رقم (07) مع المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، ولاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار One Sample T-test، والنتائج موضحة في الإختبار أدناه:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu=3$).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu \neq 3$).

- مستوى الدلالة: ($\alpha = 5\%$)

- منطقة الرفض: قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) ودرجة الحرية (32) تساوي

$$T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021، أي (2.021)$$

قيمة T المحسوبة:

$$T_{cal} = \left| \frac{\bar{X} - \mu}{S / \sqrt{n}} \right| = \left| \frac{3.91 - 3}{0.805 / \sqrt{33}} \right| = 6.489$$

القرار:

نلاحظ أن $(T_{cal} = 6.489) > (T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021)$ ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu = 3$).

تبين نتائج الإختبار أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات الفقرة رقم (07) "كلما كانت الرقابة التجارية فعالية، زادت مصداقية المكلفين بالضريبة في تصريحاتهم" قد بلغ (3.91) وهو يختلف عن المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu = 3$)، وبانحراف معياري قدر بـ: (0.805). بالإضافة إلى هذا فإن قيمة (t) كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية وهذا يؤكد صحة الفرضية البديلة الثانية المتمثلة في: يوجد تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

بناء على إجابات أفراد العينة حول العبارة المرتبطة بوجود تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعريريج، تبين أن مستواه كان مرتفعاً، أي أن المستجوبين كانوا موافقين على أن مديرية التجارة ومركز الضرائب ينسقان فيما بينهما.

ثالثاً: إختبار الفرضية الثالثة: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الجبائية والرقابة

التجارية

جدول (13): تحليل الإرتباط بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية

البيان	الرقابة الجبائية	الرقابة التجارية
معامل ارتباط بيرسون	1	0.595**
مستوى الدلالة		0.000
التكرار	33	33
معامل ارتباط بيرسون	0.595**	1
مستوى الدلالة	0.000	
التكرار	33	33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل ارتباط بيرسون بلغ (**0.595) بين كل من الرقابة الجبائية من جهة والرقابة التجارية من جهة أخرى مع مستوى دلالة (0.000) وهو يدل على وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين.

(**) : تشير إلى وجود دلالة معنوية لعلاقة الإرتباط بين متغيري الدراسة عند مستوى دلالة (0.01)

وهذا ما يدفعنا لقبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية.

رابعا: إختبار الفرضية الرابعة: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية تنص الفرضية الأولى على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية، ولغرض التحقق من الفرضية نقوم بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على هذا المحور مع المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم، ولإختبار هذه الفرضية نستخدم إختبار One Sample T-test، والنتائج موضحة في الإختبار أدناه:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu=3$).

- الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu \neq 3$).

- مستوى الدلالة: ($\alpha = 5\%$)

- منطقة الرفض: قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) ودرجة الحرية (62) تساوي

$$T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021، \text{ أي } (2.021)$$

قيمة T المحسوبة:

$$T_{cal} = \frac{\bar{X} - \mu}{S / \sqrt{n}} = \frac{3.86 - 3}{0.476 / \sqrt{33}} = 10.329$$

القرار:

نلاحظ أن ($T_{cal} = 10.329$) > ($T_{32}^{\alpha=5\%} = 2.021$)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu=3$).

تبين نتائج الإختبار أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات العبارات المتعلقة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية قد بلغ (863.) وهو يختلف عن المتوسط الحسابي للأداة على أساس مقياس ليكرت الخماسي ($\mu = 3$)، وبانحراف معياري قدر بـ: (0.476). بالإضافة إلى هذا فإن قيمة (t) كانت أكبر من قيمة (t) الجدولية وهذا يؤكد صحة الفرضية البديلة الرابعة المتمثلة في: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية.

بناء على إجابات أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية، تبين أن مستواه كان فوق المتوسط، أي أن المستجوبين كانوا موافقين على أن الرقابة التجارية تؤثر على الرقابة الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على مستوى مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج، تمت الاستعانة بالاستمارة حيث تم توزيعها على مجموعة من الموظفين وعند استرجاعها قمنا بتفريغها وتحليل بياناتها وذلك بالإعتماد على برنامج SPSS من أجل الكشف على مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة واختبار صحة فرضيات هذه الدراسة، ومن خلالها تم استنتاج أن الإدارة التجارية تستخدم عدة أساليب لضمان رقابة تجارية فعالة مما يؤدي إلى تجنب العون الاقتصادي أي ممارسات تدليسية وغير نزيهة وبالتالي وجود مصداقية في تصريحاته الجبائية.

الختامة

الخاتمة :

على ضوء الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي تم معرفة مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، حيث تبين أن الرقابة الجبائية أحسن وسيلة فعالة وردعية تلجأ إليها الإدارة الجبائية لتوفير إيرادات الخزينة العمومية من جهة وردع المكلفين من جهة أخرى، إذ تم اعطاء مجموعة من الضمانات والصلاحيات لأعوان الرقابة الجبائية من أجل تسيير أداء مهامهم الرقابية وأيضا منح جملة من الحقوق للمكلفين بالضريبة لتفادي أي تعسف من طرف الإدارة الجبائية.

كما تبين أن الرقابة التجارية تساهم في شكل كبير في الحد من الغش التجاري والممارسات التدليسية وذلك من خلال القوانين المنظمة لها والمتمثلة في القانون 04-08 المعدل والمتمم الذي يبين شروط ممارسة الأنشطة التجارية وكذا القانون 04-02 المعدل والمتمم المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية وأيضا تم التطرق لمختلف المخالفات والعقوبات المتعلقة بها.

سعيًا منا قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان "دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية" والتي من خلالها توصلنا إلى الإجابة على الإشكاليات المطروحة سابقا، وكذا مدى صحتها.

الفرضية الأولى المبنية على اعتماد مديرية التجارة لولاية برج بوعرييج عدة أساليب للقيام برقابة تجارية فعالة، فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم إتفاق جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية المتمثلة في المحور الخاص بالرقابة التجارية، أي أن الإدارة التجارية تسعى لتحسين الرقابة التجارية باتباع عدة أساليب قائمة على تعزيز تطبيق القوانين والتشريعات التجارية.

أما الفرضية الثانية التي نصت على وجود تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعرييج، فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع، وذلك بناء على إجابات أفراد العينة حول العبارة المرتبطة بوجود تنسيق بين مركز الضرائب ومديرية التجارة بولاية برج بوعرييج، أي أن كلما كانت الرقابة التجارية فعالة زادت مصداقية المكلفين بالضريبة.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية، فقد تم اثبات صحتها من خلال نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي بينت وجود علاقة ارتباط بينهما.

أما الفرضية الرابعة التي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية، فقد تم إثبات صحتها من خلال الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم إتفاق جميع آراء أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية، أي أن الرقابة التجارية تؤثر على الرقابة الجبائية.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- للرقابة الجبائية أهمية بالغة بالنسبة للنظام الجبائي في الجزائر كونه نظام تصريحي، حيث تسعى الإدارة الجبائية من خلالها إلى تحسين إيرادات الخزينة.
- كفاءة ومهارة المراقبين الجبائيين تؤثر ايجابيا على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.
- الإطار القانوني والتشريعي لضبط ومراقبة الممارسات التجارية يتمثل في القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية وكذا القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية
- تستخدم الإدارة التجارية عدة أساليب لحماية المستهلكين ومحاربة الممارسات التجارية الغير نزيهة.
- تبادل المعلومات بين الجهتين المختصتين يعزز التنسيق بينهما ويحسن النتائج.
- فعالية الرقابة التجارية يؤدي إلى تجنب العون الإقتصادي أي ممارسات تدليسية وغير نزيهة وبالتالي وجود مصداقية في تصريحاته الجبائية.

📌 التوصيات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية:

- تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وتطوير أساليب التواصل بينهما.
- ضرورة الاعتماد على التحديث المستمر للقوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الحاصلة في الممارسات التجارية.
- ضرورة الاهتمام بالجانب التوعوي والتحسيبي للمتعاملين الاقتصاديين من أجل الالتزام بمحتوى القوانين والتشريعات المنظمة للممارسات التجارية.

- تحسين أوضاع أعوان الرقابة ماديا واجتماعيا لتفادي الاغراءات المادية.
- التكوين المستمر لأعوان الرقابة والتدريب على أدوات التكنولوجيا المتطورة.
- اقامة منصات الكترونية لتبادل المعلومات بين الجهتين لتعزيز التنسيق بينهما.

📌 آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور كفاءة المحققين في نجاح الرقابة الجبائية.
- دور أعوان الرقابة في حماية المستهلك وقمع الغش.

- الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري.
- آلية مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2011.
 - 2- أنور محمد صدقي المساعدة، المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية، الطبعة 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
 - 3- بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الثاني، الطبعة العاشرة، دار هومة، الجزائر، 2004.
 - 4- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
 - 5- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
 - 6- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائرية، القسم العام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
 - 7- عبد الرحمان صباح، مبادئ الرقابة الإدارية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
 - 8- علي فتاك، مبسوط القانون التجاري في السجل التجاري-دراسة حالة، الطبعة 01، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
 - 9- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
 - 10- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
 - 11- نور الدين قاستل، القيد في السجل التجاري وفي الصناعات التقليدية والحرف-دراسة مقارنة، الطبعة 01، منشورات بغداد، الجزائر، 2009.
- ثانياً: الرسائل الجامعية
- أطروحة دكتوراه
- 1- خالد زايدي، القيد في السجل التجاري، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2006-2007.
 - 2- زهية حورية كجار، المؤسسة المدنية للمنتج دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، دولة في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2006.
 - 3- صبيحة شاي، العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وأثارها في تعبئة موارد الجباية العادية حالة ولاية تلمسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020.
 - 4- نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

• رسائل الماجستير

- 1- إلياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
- 2- عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد فارس، المدينة، الجزائر، 2008-2009.
- 3- عبد الغاني بشرى، فعالية الرقابة الجبائية وأثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2011.
- 4- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحارب الغش والتهرب الضريبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003-2004.
- 5- مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر، 2008.
- 6- نجات نوي، فعالية الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

• مذكرة الماستر

- 1- بوحام محمد، دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 2- سفيان دربال وحمزة بومعزة، دور الرقابة الاقتصادية في الحد من الممارسات التجارية الغير القانونية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

• المجلات العلمية

- 1- الجيلالي بلواضح ويحي سعيدي، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية مسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014.
- 2- بوعلام ولهى وعائشة بن عثمان، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، دراسة حالة المديرية الفرعية لولاية مسيلة لفترة (2011-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة المسيلة، الجزائر 2017.
- 3- عبد الحميد قادم وعبد الوحيد صارمة، تقويم الأداء الرقابي في قطاع التجارة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.

4- محمد طالبي ومولود زايبي، فعالية الرقابة -الجبائية النظرية وواقع- مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020.

5- نور الدين بن حميدوش، الجرائم والجزاءات المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الأستاذ للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، المجلد 02، العدد 08، الجزائر، 2017.

• الملتقيات العلمية

1- بوعلام ولهى، نحو إطار مقترح في تفعيل آليات الرقابة الجبائية من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2020-2021.

2- منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة قلمة، 28-29 أكتوبر، 2015.

3- ناصر شارفي، فعالية الرقابة الجبائية للحد من الغش الضريبي-حالة ولاية البليدة- مداخلة للملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة قلمة، 28-29 أكتوبر، 2015.

رابعاً: التشريعات القانونية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المادة 22-23، القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المؤرخ في 23 جوان 2004، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10-06 الموافق ل 05 أوت 2010.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 12، القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم في 31 جويلية 2013.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Michel Bovier, Marie Christine ,L'administration fiscale en France, PUF , Paris,1988.

المواقع الإلكترونية

1- المديرية العامة للضرائب. <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi/268-ldgi-du-n-60-au-n-67.html>

2- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة. <https://www.mfdgi.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/chartes>

3- دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب. <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/deontologie-des-agents-de-la-dgi.html>

4- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. <https://mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscux.html>

5- قانون الإجراءات الجبائية. <https://mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux.html>

6- نشرة 2023 <https://www.mfdgi.gov.dz>

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة وترقية الصادرات <https://www.google.com/url?q=https://www.commerce.gov.dz/www.commerce.gov.dz>

<https://www.google.com/url?q=https://www.commerce.gov.dz/www.commerce.gov.dz>

8- وزارة التجارة وترقية الصادرات المركز الوطني للسجل التجاري. <https://sidjilcom.cnrc.dz>

الملاحق

الملحق رقم 01: الأساتذة المحكمين على الإستبيان

رتبة الأستاذ	الجامعة	لقب وإسم الأستاذ المحكم
أستاذ محاضر (أ)	برج بوعريريج	بزة صالح
أستاذ محاضر (أ)	برج بوعريريج	دشاش محمد الصالح
أستاذ محاضر (أ)	برج بوعريريج	بهلولي نور الهدى
رئيس مكتب الممارسات المضادة للمنافسة	مديرية التجارة برج بوعريريج	بوفرماش بوعلام

الملحق رقم 02: الإستهبان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
استهبان

في إطار التحضير لمذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تحت عنوان "دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية" والتي سنوضح من خلالها كيفية التنسيق بين مديري الضرائب والتجارة من أجل تحسين الرقابة الجبائية وزيادة من فعاليتها.

يسعدني سيدي سيدي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع بصفتكم موظفين لدى إدارة (الضرائب، التجارة) لولاية برج بوعريش، فناعة منا بموضوعيتكم، وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة بكل دقة وموضوعية على كل فقرات الاستهبان.

مع شكرنا المسبق، ونتعهد لكم أن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة وأنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

الطالبتين: - ضيف شيماء الأستاذ المشرف:

- بلعزوق شيماء- د/ بن خزناجي أمينة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى وضع دائرة في الخانة التي تناسب اختيارك.

1/ العمر: أقل من 30 سنة من 41 إلى 50 سنة

من 31 إلى 40 سنة أكثر من 50 سنة

2/ المستوى التعليمي: ثانوي تكوين مهني

جامعي دراسات أخرى

3/ الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات أكثر من 10 سنوات

من 06 إلى 10 سنوات

4/ المركز الوظيفي:

مديرية التجارة

5/ مكان العمل: مديرية الضرائب

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: الرقابة الجبائية

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الالتزام الضريبي.					
2	للرقابة الجبائية دور كبير في اكتشاف الثغرات في القوانين مما يساهم في تدارك الإدارة لها والعمل على اقتراح الحلول اللازمة.					
3	برنامج الرقابة الجبائية يمكنه تخفيض ظاهرة التهرب الضريبي من خلال برمجة الملفات.					
4	تمكن استقلالية المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه من القيام بمهامه وفقا لمتطلبات معايير الجودة، مما ينعكس على فعالية الرقابة الجبائية.					
5	الإدارة الضريبية توفر كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية.					
6	يعمل برنامج الرقابة الجبائية على توعية المكلفين بالضريبة كي تكون تصريحاتهم ذات مصداقية وخالية من الأخطاء.					
7	الأخطاء المكتشفة خلال عملية الرقابة الجبائية تناقش مع المكلف لتقديم تبريرات وكسب رضاه.					
8	من حق المكلف بالضريبة الاطلاع على نتائج التحقيقات التي تعرض لها.					
9	المكلفين بالضريبة لا يرتكبون نفس الأخطاء التي تم اكتشافها من خلال الرقابة الجبائية.					
10	كفاءة ومهارة المراقبين الجبائين تؤثر ايجابيا على المكلفين بالضريبة لتحسين مستوى انتظامهم الضريبي.					

المحور الثاني: الرقابة التجارية

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر السجل التجاري أهم وثيقة تبين أن الشخص يملك صفة التاجر ويمارس نشاط تجاري.					
2	تسهل الإدارة على منع الإدلاء بتصريحات كاذبة من أجل التسجيل وإنشاء سجل تجاري.					
3	القوانين والتشريعات التجارية الحالية كافية لحماية المستهلكين ومحاربة الممارسات التجارية الغير نزيهة.					
4	الموارد المالية والبشرية كافية لتنفيذ الرقابة التجارية بشكل فعال.					
5	يعمل المراقبون التجاريون على تطبيق العقوبات على المخالفين للقوانين.					
6	يعتبر التفتيش والرقابة الميدانية جزءاً أساسياً من إطار الرقابة التجارية لضمان الإمتثال القانوني وحماية مصالح المجتمع ككل.					
7	تعزيز شفافية العمليات الرقابية ونتائج التحقيقات يساهم في زيادة الثقة في النظام التجاري.					
8	تهدف الرقابة التجارية إلى ضمان تنفيذ الأنشطة التجارية بطريقة عادلة ونزيهة.					
9	في حالة وجود مخالفات تلجأ الإدارة إلى أسلوب المصالحة مع العون الإقتصادي المخالف قبل اللجوء إلى القضاء.					

المحور الثالث: دور الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر الرقابة التجارية مصدر معلومات للإدارة الجبائية.					
2	تعتمد الإدارة الضريبية على المعلومات المقدمة من طرف الإدارة التجارية بشكل رسمي.					
3	تبادل المعلومات ووجود الشفافية بين الجهتين المختصتين يعزز التنسيق ويحسن النتائج.					
4	في حال وجود مخالفات تجارية يتم تبليغ إدارة الضريبة.					
5	يسبب تأخر وصول المحضر في الوقت المناسب إلى حدوث بعض المشاكل في تسوية وضعية المكلف بالضريبة.					
6	كلما كانت الرقابة التجارية فعالة زادت مصداقية المكلفين بالضريبة في تصريحاتهم.					
7	الرقابة الجبائية والرقابة التجارية تتشارك في نفس الهدف وهو ضمان الامتثال والنزاهة في الأنشطة التجارية والحفاظ على استقامة النظام الضريبي، مما يساهم في تعزيز النظام الاقتصادي والاجتماعي.					
8	اقامة شبكات ومنصات إلكترونية لتبادل المعرفة والخبرات يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الرقابة الجبائية والرقابة التجارية.					

الملحق 03: خصائص عينة الدراسة

Effectifs Statistiques

البيانات الشخصية

		العمر	المستوى التعليمي	الخبرة المهنية	المركز الوظيفي	مكان العمل
N	Valide	31	31	33	33	33
	Manquante	2	2	0	0	0

Tableau de fréquences

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 31 إلى 40 سنة	12	36,4	38,7	38,7
	من 41 إلى 50 سنة	15	45,5	48,4	87,1
	أكثر من 50 سنة	4	12,1	12,9	100,0
	Total	31	93,9	100,0	
Manquante	Système manquant	2	6,1		
	Total	33	100,0		

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تكوين مهني	1	3,0	3,2	3,2
	جامعي	29	87,9	93,5	96,8
	أخرى	1	3,0	3,2	100,0
	Total	31	93,9	100,0	
Manquante	Système manquant	2	6,1		
	Total	33	100,0		

الخبرة المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	2	6,1	6,1	6,1
من 6 إلى 10 سنة	27	81,8	81,8	87,9
أكثر من 10 سنوات	4	12,1	12,1	100,0
Total	33	100,0	100,0	

المركز الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
رئيس محقق رئيسي	9	27,3	27,3	33,3
محقق في المحاسبة	1	3,0	3,0	48,5
محقق محاسبة	2	6,1	6,1	54,5
مفتش رئيسي	6	18,2	18,2	90,9
أخرى	15	45,15	45,2	100,0
Total	33	100,0	100,0	

2ن

مكان العمل

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مديرية الضرائب	14	42,4	42,4	42,4
مديرية التجارة	19	57,6	57,6	100,0
Total	33	100,0	100,0	

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	32	97,0
	Exclus ^a	1	3,0
	Total	33	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,737	10

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	29	87,9
	Exclus ^a	4	12,1
	Total	33	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,706	9

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables
de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,719	8

الملحق 05 ملحق التحليل الوصفي :

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الرقابة_الجبائية1	33	2	5	4,03	,770
الرقابة_الجبائية2	33	2	5	3,82	,808
الرقابة_الجبائية3	33	2	5	4,09	,765
الرقابة_الجبائية4	33	3	5	4,18	,584
الرقابة_الجبائية5	32	1	5	3,00	1,136
الرقابة_الجبائية6	33	2	5	3,82	,769
الرقابة_الجبائية7	33	2	5	3,85	1,034
الرقابة_الجبائية8	33	3	5	4,42	,663
الرقابة_الجبائية9	33	1	4	3,03	,918
الرقابة_الجبائية10	33	2	5	4,03	,728
الرقابة_الجبائية	33	3	5	3,83	,451
N valide (listwise)	32				

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الرقابة_التجارية1	33	2	5	4,36	,699
الرقابة_التجارية2	31	2	5	3,94	,772
الرقابة_التجارية3	33	1	4	3,15	,972
الرقابة_التجارية4	33	1	5	2,85	1,149
الرقابة_التجارية5	33	2	5	3,88	,893
الرقابة_التجارية6	33	3	5	4,18	,584
الرقابة_التجارية7	33	2	5	4,12	,696
الرقابة_التجارية8	31	3	5	3,97	,657
الرقابة_التجارية9	33	2	5	4,12	,650
الرقابة_التجارية	33	3	5	3,84	,469
N valide (listwise)	29				

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ر.تجارية_في_ر.جبائية1	33	2	5	3,82	,808
ر.تجارية_في_ر.جبائية3	33	2	5	3,42	1,001
ر.تجارية_في_ر.جبائية4	33	3	5	4,09	,579
ر.تجارية_في_ر.جبائية5	33	1	5	3,30	,951
ر.تجارية_في_ر.جبائية6	33	2	5	3,70	,984
ر.تجارية_في_ر.جبائية8	33	2	5	3,91	,805
ر.تجارية_في_ر.جبائية9	33	3	5	4,12	,650
ر.تجارية_في_ر.جبائية10	33	3	5	4,48	,667
ر.جبائية_في_ر.تجارية	33	3	5	3,86	,476
N valide (listwise)	33				

ملحق 06: إختبار الفرضيات

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الرقابة التجارية	33	3,84	,469	,082

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الرقابة التجارية	10,267	32	,000	,838	,67	1,00

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
رتجارية في رجبانية8	33	3,91	,805	,140

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
رتجارية في رجبانية8	6,489	32	,000	,909	,62	

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3	
	Intervalle de confiance 95% de la différence	
	Supérieure	
رتجارية في رجبانية8	1,19	

Corrélations

Corrélations

	الرقابة الجبائية	الرقابة التجارية
الرقابة_الجبائية	1	,595**
Corrélation de Pearson		
Sig. (bilatérale)		,000
N	33	33
الرقابة_التجارية	,595***	1
Corrélation de Pearson		
Sig. (bilatérale)	,000	
N	33	33

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ر.جبائية في ر.تجارية	33	3,86	,476	,083

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
ر.جبائية في ر.تجارية	10,329	32	,000	,856	,69

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3	
	Intervalle de confiance 95% de la différence	
	Supérieure	
ر.جبائية في ر.تجارية	1,02	

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
90	قائمة الجداول
90	قائمة الأشكال
90	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقابة التجارية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
06	المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها
08	المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية ومبادئها
09	المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
12	المطلب الرابع: الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية
19	المبحث الثاني: تنظيم الرقابة والممارسات التجارية
19	المطلب الأول: تعريف الرقابة التجارية وأهدافها
21	المطلب الثاني: شروط ممارسة الأنشطة التجارية
24	المطلب الثالث: المخالفات المتعلقة بالأنشطة والممارسات التجارية
27	المطلب الرابع: العقوبات المسلطة على مخالفة قوانين الأنشطة والممارسات التجارية والمصالحة الخاصة بها
31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
32	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

35	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسات التطبيقية	
40	المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة
40	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية برج بوعريرج
44	المطلب الثاني: تقديم مديرية التجارة لولاية برج بوعريرج
46	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها
46	المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة
47	المطلب الثاني: تحليل واختبار النتائج الأولية للاستبيان
56	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشتها
61	خلاصة الفصل الثاني
63	الخاتمة
67	قائمة المراجع
72	الملاحق
90	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الرقابة التجارية في تحسين الرقابة الجبائية حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الرقابة التجارية والممارسات التجارية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي مع استخدام الأداة البحثية المتمثلة في الإستبانة مكونة من ثلاث محاور تم توزيعها على عينة الدراسة 33 فرد يعملون في مركز الضرائب ومديرية التجارة لولاية برج بوعريريج وبعد جمع البيانات تم تفرغها ببرنامج SPSS v.21 بهدف تحليلها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للرقابة التجارية دور كبير في تحسين الرقابة الجبائية وذلك من خلال تعدد أساليبها الفعالة، وهذا ما يؤدي إلى تجنب العون الإقتصادي أي ممارسات تدليسية وغير نزيهة وبالتالي تلزمه بالمصادقية في تصريحاته الجبائية، مما يؤكد وجود تناسق بين الجهتين المختصتين. الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، الرقابة التجارية، مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج.

Abstract:

This study aimed to know the extent to which commercial control contributes to improving fiscal control. The theoretical aspect was addressed to the basic concepts of the variables of the study represented in commercial control and commercial practices. For this purpose, the descriptive approach and the analytical approach were relied upon, with the use of the research tool represented by a questionnaire consisting of Three axes were distributed to the study sample of 33 individuals working in the Tax Center and the Trade Directorate of the state of Bordj Bou Arreridj. After collecting the data, it was transcribed into SPSS v.21 for the purpose of analysis.

The study reached several results, the most important of which is that commercial control has a major role in improving fiscal control through its multiple effective methods. This leads to the economic aid avoiding any fraudulent and dishonest practices and thus obliges it to be credible in its fiscal statements. This confirms the existence of consistency between the two competent authorities.

Keywords: fiscal control, commercial control, tax center de Bordj Bou Arreridj, trade directorate de Bordj Bou Arreridj.